استطلاع رأي لطلبة الجامعات حول التحديث السياسي

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

اعداد
محمد الحجوج
محلل أبحاث

2025

فهرس المحتويات

المقدمة 3

حول معهد السياسة والمجتمع 3

الملخص التنفيذي 4

المنهجية وتصميم العينة 5

أداة جمع البيانات وإجراءاتها 6

عملية جمع البيانات 6

ضمان الجودة والإشراف 6

الاعتبارات الأخلاقية وحماية البيانات 6

إدارة المخاطر 6

البرامج المستخدمة: 7

نتائج الاستبيان 8

البيانات الديموغرافية 8

القسم الأول: 9

القسم الثاني: 20

القسم الثالث: 31

القسم الرابع: 34

التوصيات 41

فهرس الأشكال

الشكل1 توزيع المشاركين حسب الجنس 8

الشكل2 توزيع أعمار المستجيبين 8

الشكل3 التوزيع الجغرافي لمحل اقامة المستجيبين حسب المحافظة 9

الشكل4 تصورات التحديث السياسي كمحفز لمشاركة الشباب 10

الشكل 5 العوائق التي تمنع الشباب من المشاركة في العمل الحزبي 10

الشكل6 مدى متابعة أنشطة الأحزاب السياسية 11

الشكل7 تقييم الانتخابات البرلمانية الأخيرة في علاقتها بالتحديث السياسي 12

الشكل8 تصورات دور الأحزاب السياسية في التأثير على الحياة السياسية 12

الشكل9 تصورات انتخابات 2024 كمؤشر على التزام الدولة بالتحديث السياسي 13

الشكل10 تصورات خفض سن الترشح وتأثيره على مشاركة الشباب 14

الشكل11 تصورات العمل الحزبي والسياسي النشط على المستوى المحلي 16

الشكل12 مشاركة الشباب في أنشطة الأحزاب السياسية 17

الشكل13 متابعة نشاط الأحزاب السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي 17
الشكل14 تصورات الأحزاب السياسية كمؤسسات أساسية للتنمية السياسية..... 18
الشكل 15 تصورات العلاقة بين العمل الحزبي والبنية العشائرية..... 19
الشكل16 تصورات دور وسائل الإعلام الرسمية في تعزيز التحديث السياسي 19
الشكل17 مراجعة برامج الأحزاب السياسية خلال انتخابات 2024 20
الشكل18 الوعي بالتعديلات على لوائح النشاط الحزبي الجامعي..... 21
الشكل19 تأثير التحديث السياسي على اندماج الطلاب..... 21
الشكل20 المشاركة في أنشطة التدريب السياسي والحزبي 22
الشكل21 تصورات دعم الجامعة لبيئة سياسية آمنة..... 23
الشكل22 تصورات موظفي الجامعة حول دعم المشاركة الحزبية 23
الشكل23 تصورات التغيرات في الحريات السياسية والعامة داخل الجامعات 24
الشكل24 تصورات الفروق بين الجنسين في المشاركة السياسية 25
الشكل25 المشاركة في الانتخابات الطلابية الجامعية الأخيرة..... 25
الشكل26 تصورات دور الأحزاب السياسية في الانتخابات الطلابية 26
الشكل27 تصورات دور الأحزاب السياسية في الانتخابات الطلابية: الإيجابية مقابل السلبية 27
الشكل28 أنواع التيارات الطلابية في انتخابات الجامعة 27
الشكل29 ترتيب التيارات الطلابية في انتخابات الجامعة 28
الشكل30 تصورات دور عمادة شؤون الطلاب في المشاركة السياسية..... 29
الشكل31 أثر التحديث السياسي على توجه الطلاب نحو العمل الحزبي..... 30
الشكل32 الأسباب الرئيسية لعزوف الطلاب عن العمل الحزبي والسياسي..... 30
الشكل33 العضوية في التيارات الطلابية داخل الجامعات..... 31
الشكل34 أساس الانتماء إلى التيارات الطلابية 32
الشكل35 دوافع الانضمام إلى الأحزاب السياسية 33
الشكل36 تصورات حول الشكل الأكثر ملاءمة للحوكمة 33
الشكل37 تصورات الحريات الشخصية وحدودها..... 34
الشكل38 تعزيز البيئة الجامعية للمشاركة السياسية والحزبية..... 35
الشكل39 تحول الأولويات نحو التركيز الأكاديمي والعلمي 35
الشكل40 دمج المناهج الأكاديمية مع المشاركة السياسية والعامة..... 36
الشكل41 تطوير اللوائح الجامعية وتعزيز مشاركة اتحاد الطلاب 37
الشكل42 ربط انتخابات اتحاد الطلاب بالتيارات السياسية..... 37
الشكل43 بناء القدرات لاتحادات الطلاب وإدارات الجامعات..... 38
الشكل44 تصورات النجاح المستقبلي للأحزاب السياسية..... 39
الشكل45 المتطلبات الأساسية لتعزيز البيئة الجامعية للعمل السياسي..... 39
الشكل46 الأساليب المفضلة لتعزيز مشاركة الطلاب في الحياة السياسية 40
الشكل47 دعم الطلاب لتوسيع دور الأحزاب السياسية في الجامعات 40

المقدمة

شرع الأردن في مشروع إصلاحي ممتد لعدة سنوات يهدف إلى تحديث المنظومة السياسية من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتحويل الحياة البرلمانية نحو أحزاب برامجية قائمة على المنصات السياسية. ففي حزيران/ يونيو 2021، قام جلالة الملك عبد الله الثاني بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وكلفها بإعداد مشروعات قوانين جديدة للانتخابات والأحزاب السياسية، والتوصية بتعديلات دستورية ذات صلة، واقتراح تدابير من شأنها تعزيز مشاركة فئتي الشباب والنساء على نحو خاص. وقد حُددت ولاية اللجنة بشكل صريح لتوجيه الأردن نحو برلمان يقوم على كتل وتيارات برامجية، مدعوم بتشريعات ومؤسسات تكفل جعل المشاركة الحزبية ذات مضمون فعلي.

وقد تمحورت حزمة الإصلاحات التي انبثقت عن هذا المسار حول إعادة هيكلة الإطار الانتخابي والحياة الحزبية. إذ أدخل قانون الانتخاب لسنة 2022 نظامًا مختلطًا يمنح الناخب صوتين: أحدهما لقوائم الدوائر المحلية والآخر للقوائم الحزبية على المستوى الوطني، كما ثبت عدد مقاعد مجلس النواب عند 138 مقعدًا (97 للمقاعد المحلية و41 للمقاعد الوطنية). وشملت الإصلاحات أيضًا خفض سن الترشح إلى 25 عامًا، وتعزيز تمثيل المرأة من خلال تعديلات على نظام الكوتا بما في ذلك قواعد تشكيل القوائم، فضلاً عن إدراج آليات مؤسسية تستهدف ترسيخ دور الأحزاب على نحو متدرج عبر دورات انتخابية متعاقبة. وقد جرى تقنين هذه الإجراءات ضمن قانون الأحزاب السياسية المعدل والتعديلات الدستورية التي أُقرت في عام 2022، بما يعكس توجهًا ممنهجًا نحو الانتقال من أنماط التعبئة المحلية أو العشائرية التقليدية إلى المشاركة الحزبية المؤسسية.

كما امتد نطاق التحديث ليشمل البيئة الجامعية، حيث نص قانون الأحزاب السياسية لعام 2022 والأنظمة الحكومية اللاحقة على تنظيم النشاط الحزبي الطلابي في الحرم الجامعي، بهدف تطبيع العمل الحزبي في المؤسسات التعليمية مع ضمان الحفاظ على انتظام العملية الأكاديمية وصون الحقوق الطلابية. وقد عكست هذه اللوائح دعمًا رسميًا لانخراط الطلبة في الحياة الحزبية – وهو مجال ظل محل حساسية لفترة طويلة – من خلال وضع قواعد أوضح تتعلق بالتنظيم والتواصل والمشاركة داخل الجامعات. وقد خضعت هذه الإصلاحات لاختبار عملي خلال الانتخابات النيابية التي جرت بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2024، والتي مثّلت أول استحقاق انتخابي يُعقد في ظل الإطار القانوني الجديد.

وفي إطار هذا السياق الإصلاحي الوطني، بادر معهد السياسة والمجتمع إلى تنفيذ مشروع متخصص، بتمويل من السفارة الهولندية، بهدف إشراك طلبة الجامعات الأردنية بصورة مباشرة في عملية التحديث السياسي. وتضمن هذا المشروع عقد سلسلة من الورش التدريبية في الجامعات الرسمية والخاصة، ركزت على قضايا التحديث السياسي والانتخابات والحياة الحزبية.

حول معهد السياسة والمجتمع

يُعد معهد السياسة والمجتمع، الذي تأسس عام 2020 ومقره الرئيس في عمّان – الأردن، مؤسسة بحثية مستقلة رائدة في مجال السياسات العامة والتحليل السياسي، مكرسة للمساهمة في تشكيل الخطاب العام المبني على المعرفة، وتعزيز صناعة القرار المستندة إلى الأدلة. ومنذ انطلاقه، رسخ المعهد مكانته بوصفه مركزًا ديناميكيًا للبحث والحوار والانخراط الاستراتيجي، انطلاقًا من رسالته الجوهرية المتمثلة في ردم فجوة التواصل بين صانعي القرار والمجتمع، ولا سيما القواعد الشعبية ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات الشباب.

وفي ظل مرحلة تتسم بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة، يسعى المعهد إلى تزويد صانعي القرار برؤى دقيقة قائمة على البيانات، مع إبراز تطلعات المواطنين وأصواتهم. ومن خلال تعزيز الحوار الشامل وإنتاج المعرفة القابلة للتطبيق، يؤدي

المعهد دورًا محوريًا في تعزيز الحكم الديمقراطي، ودعم مسار التحديث السياسي، وتعزيز مرونة المجتمع في الأردن والمنطقة الأوسع.

يمتد عمل المعهد عبر طيف واسع من المجالات الموضوعية، تشمل التحديث السياسي، والإصلاحات الديمقراطية، وتمكين الشباب، والمساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي، والديناميات الإقليمية. ويتبنى المعهد مقاربة متعددة التخصصات تجمع بين أساليب البحث الكمي والنوعي، والتحليل السياساتي، ومنصات الحوار التشاركي، بما يضمن تحويل النتائج البحثية إلى حلول سياساتية عملية وذات أثر ملموس.

وتكمن الميزة التنافسية للمعهد في قدرته على الربط بين البحث والممارسة، من خلال تحويل البيانات المعقدة إلى معرفة متاحة تسهم في إغناء النقاش العام وصناعة السياسات. كما يتعاون المعهد بانتظام مع منظمات دولية رائدة ووكالات تنموية ومراكز فكر عالمية لتصميم وتنفيذ مبادرات تدعم الديمقراطية التداولية والحكم الشامل. وقد أسهمت هذه الشراكات في ترسيخ موقع المعهد كفاعل موثوق وذي مصداقية وابتكار ضمن بيئة السياسات العامة في الأردن.

الملخص التنفيذي

أجرى معهد السياسة والمجتمع، بدعم من السفارة الهولندية، هذا المسح لاستكشاف تصورات واتجاهات وسلوكيات طلبة الجامعات الأردنية تجاه مشروع التحديث السياسي، والعمل الحزبي، والبيئة الجامعية المتطورة. اعتمدت الدراسة على عينة ممثلة بلغت 896 طالبًا وطالبة من ثماني جامعات حكومية وخاصة، مستخدمة منهجية صارمة عند مستوى ثقة قدره 95% وهامش خطأ بلغ 3.72%.

تكشف النتائج عن وجود دعم واسع لمشروع التحديث السياسي في الأردن، ولا سيما للإصلاحات المرتبطة بخفض سن الترشح واستحداث نظام الصوتين. وأكد ما يقارب تسعة من كل عشرة طلاب (89.6%) أن مسار التحديث أسهم إيجابيًا في تعزيز انخراط الشباب في الشأن السياسي. وفي المقابل، ما تزال هناك عوائق جوهرية، أبرزها: الخوف من التبعات الاجتماعية أو الأمنية (29.3%)، وضعف الوعي السياسي (29.1%)، وانخفاض مستوى الثقة بالأحزاب السياسية (21%).

وعلى الرغم من إدراك الطلبة لأهمية الأحزاب – إذ وصفها 84.5% بأنها مؤسسات محورية وضرورية لتطوير الحياة السياسية في الأردن، على الرغم من وجود أقلية ما تزال تشكك في مدى فاعليتها – فإن الانخراط الفعلي للشباب في الحياة الحزبية ما يزال محدودًا. حيث إن أكثر من 90% لم يشاركوا يومًا في أنشطة حزبية، فيما لم يطّلع نحو 70% على برامج الأحزاب خلال انتخابات 2024. كما برزت فجوات جندرية واضحة؛ إذ يرى ما يقارب 90% من المستجيبين أن الذكور أكثر انخراطًا من الإناث في الحياة السياسية والانتخابات.

وعلى مستوى الجامعات، أقر غالبية (ثلاثة أرباع العينة المستهدفة) الطلبة بوجود تحسن في مناخ الحرية ودور الإدارات الجامعية في توفير بيئة أكثر أمانًا للتعبير السياسي. ومع ذلك، ما تزال نسب المشاركة في الانتخابات الطلابية متواضعة، حيث امتنع 62.9% عن التصويت في آخر انتخابات طلابية. وتظل التيارات العشائرية مهيمنة على المشهد الجامعي، رغم تزايد تأييد الطلبة لفكرة دمج الأحزاب بالتيارات الطلابية لتعزيز التمثيل.

ومستقبلًا، أبدى الطلبة دعماً واسعًا (87.7%) لإصلاح أنظمة الجامعات، وبناء قدرات اتحادات الطلبة، وتطوير آليات مؤسسية أقوى لربط الحياة الأكاديمية بالمشاركة المدنية والسياسية. وتبرز أصواتهم ما تحقق من تقدم، إلى جانب الفجوات الحرجة التي ينبغي معالجتها حتى يترسخ مشروع التحديث السياسي في أوساط الجيل القادم من الأردنيين.

المنهجية وتصميم العينة

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية، (تم تطبيق الدراسة على ثماني جامعات أردنية، حكومية وخاصة) بما يضمن التمثيل عبر مختلف المناطق الجغرافية، وأنماط المؤسسات، والتخصصات الأكاديمية. وقد حُدد حجم العينة الكلي بـ 896 مستجيبًا، وذلك باستخدام معادلة العينة العشوائية البسيطة عند مستوى ثقة قدره 95% وهامش خطأ بلغ 3.72%.

ولمعالجة التباينات في أحجام طلبة الجامعات، أُجريت تعديلات لضمان تمثيل ملائم للجامعات ذات أعداد الطلبة الأقل. واعتمدت الدراسة أسلوب العينة الطبقية غير التناسبية، بحيث لا يقل عدد المستجيبين عن 80 طالبًا في كل جامعة، مع تخصيص مستجيبين إضافيين للجامعات الأكبر حجمًا.

ولتعزيز إمكانية تعميم النتائج، جرى تطبيق أوزان إحصائية استنادًا إلى نسبة إجمالي عدد الطلبة في كل طبقة (جامعة) إلى عدد المستجيبين الفعليين من تلك الطبقة. وقد جاءت التوزيعات النهائية للعينة كما يلي:

ملاحظة: جرى إدخال تعديلات إضافية لضمان تمثيل عادل للجامعات ذات أعداد الطلبة الأقل.

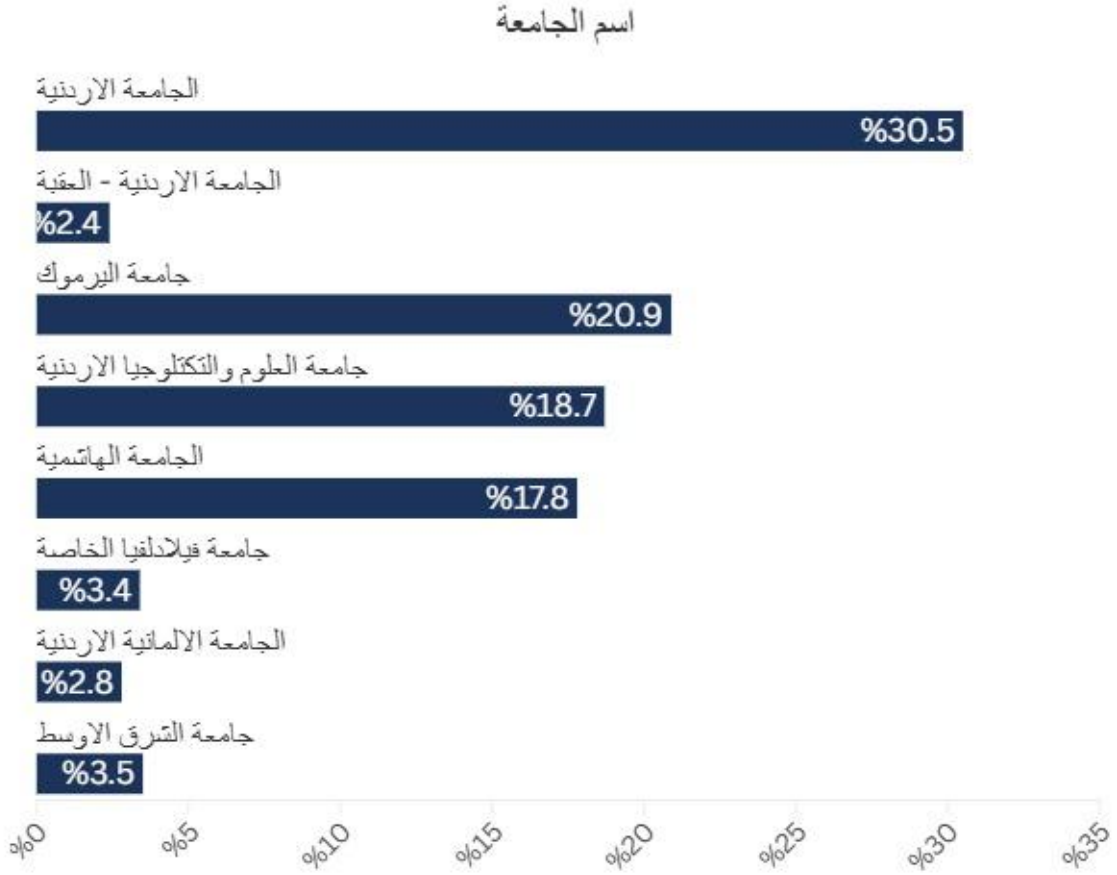

أداة جمع البيانات وإجراءاتها

استخدمت الدراسة استبانة مصممة خصيصًا لتكون الأداة الرئيسة في جمع البيانات. وقد غطت الاستبانة أربعة محاور أساسية، تمثلت في:

1- التحديث السياسي، والانتخابات، والعمل الحزبي.
2- البيئة الجامعية، والأنشطة الطلابية، والتيارات/الأحزاب السياسية.
3- الاتجاهات السياسية والحزبية للطلبة.
4- التصورات حول المرحلة المقبلة، إضافة إلى قسم خاص بالبيانات الديموغرافية للمستجيبين.

عملية جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال مقابلات ميدانية مباشرة داخل الحرم الجامعي، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة. وقد تولى تنفيذ العمل الميداني فريق مكون من 18 باحثًا ميدانيًا مدربًا، تحت إشراف مشرفين ذوي خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال جمع البيانات.

اعتمد الباحثون الميدانيون على أجهزة لوحية إلكترونية مبرمجة مسبقًا لإدخال الاستجابات بشكل مباشر، الأمر الذي أسهم في تقليل الأخطاء وضمان الكفاءة في عملية الجمع. وقد امتدت فترة جمع البيانات من 14 آب/أغسطس ولغاية 28 آب/أغسطس 2025.

ضمان الجودة والإشراف

خضع الباحثون الميدانيون إلى تدريب شامل حول بروتوكولات جمع البيانات، مع التركيز على الحياد والموضوعية والالتزام بالمعايير المهنية. كما تضمن التدريب جلسات تطبيقية عملية حول استخدام الأدوات الإلكترونية، وإجراءات إدخال البيانات، إضافة إلى شرح تفصيلي لأهداف الدراسة ومحدداتها.

وقد قام المشرفون بمتابعة العمل الميداني من خلال زيارات ميدانية مفاجئة، ومراجعة يومية للبيانات المرسلة، فضلاً عن توثيق منهجي لتواريخ وأوقات وأماكن جمع البيانات، بما يضمن موثوقية المعلومات ودقتها واتساقها عبر مختلف مواقع التنفيذ.

الاعتبارات الأخلاقية وحماية البيانات

التزمت الدراسة التزامًا صارمًا بـ المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي. فقبل الشروع في تعبئة الاستبانة، قام الباحثون الميدانيون بقراءة مقدمة لكل مستجيب، تضمنت التأكيد على سرية المعلومات، وتوضيح أن المشاركة طوعية بالكامل، والتأكيد على عدم وجود إجابات صحيحة أو خاطئة. كما جرى الحصول على موافقة المستجيبين الصريحة قبل المتابعة.

وقام جميع أعضاء الفريق الميداني على توقيع اتفاقيات قانونية للحفاظ على السرية، لضمان حماية البيانات. كما جرى استخدام تطبيقات آمنة وموثوقة في عملية جمع البيانات وتحليلها، بما يكفل أعلى درجات الحماية والخصوصية.

إدارة المخاطر

ولضمان التنفيذ السلس للدراسة، جرى تحديد المخاطر المحتملة مسبقًا ووضع استراتيجيات للتخفيف منها، وذلك على النحو الآتي:

تحديات الوصول: تمت معالجتها من خلال التنسيق المبكر مع الجهات المعنية للحصول على التصاريح اللازمة وتسهيل إجراءات الدخول.

انخفاض معدلات الاستجابة: جرى التخفيف منه عبر اعتماد جداول زمنية مرنة وتقديم تطمينات واضحة بشأن سرية المعلومات.

مخاوف جودة البيانات: جرى الحد منها من خلال تدريب مكثف للباحثين الميدانيين، بالإضافة إلى عمليات تحقق مستمرة من البيانات المجمعة.

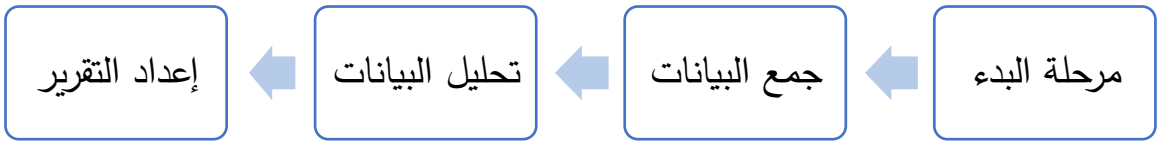

البرامج المستخدمة:

اسم البرنامج	الإصدار	الوصف
SPSS	V26.0	برنامج لتحليل البيانات الكمية؛ يُستخدم لتحليل البيانات الكمية.
Cspro	V8.0	برنامج لجمع البيانات؛ يُستخدم لجمع البيانات الكمية.
MS Excel	Office16	أحد برامج مايكروسوفت أوفيس، ويُستخدم لتحليل البيانات وتمثيلها بيانيًا.
MS Word	Office16	أحد برامج مايكروسوفت أوفيس، ويُستخدم لكتابة النماذج وأدوات البحث.

نتائج الاستبيان

البيانات الديموغرافية

جمع القسم الديموغرافي من الاستبانة معلومات أساسية من المستجيبين، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

جميع المستجيبين يحملون الجنسية الأردنية.

توزعت العينة بشكل شبه متساوٍ بين الجنسين، بواقع 50.7% ذكور و 49.3% إناث.

من حيث العمر، يشكل الغالبية (73%) الفئة العمرية 18–21 عامًا، تليها نسبة 24% ضمن الفئة 22–25 عامًا، في حين لم تتجاوز نسبة الفئة 26 عامًا فأكثر نسبة 2.%

من الناحية الجغرافية، ينتمي معظم المستجيبين إلى محافظة عمّان (34.5%) و إربد (27.8%)، بينما جاءت نسب أقل من الزرقاء وعجلون والبلقاء ومحافظات أخرى في مختلف أنحاء الأردن.

الشكل1 توزيع المشاركين حسب الجنس

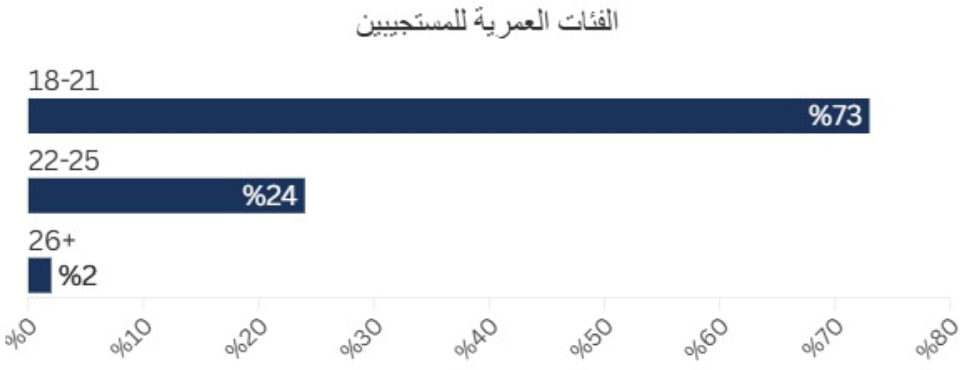

الشكل2 توزيع أعمار المستجيبين

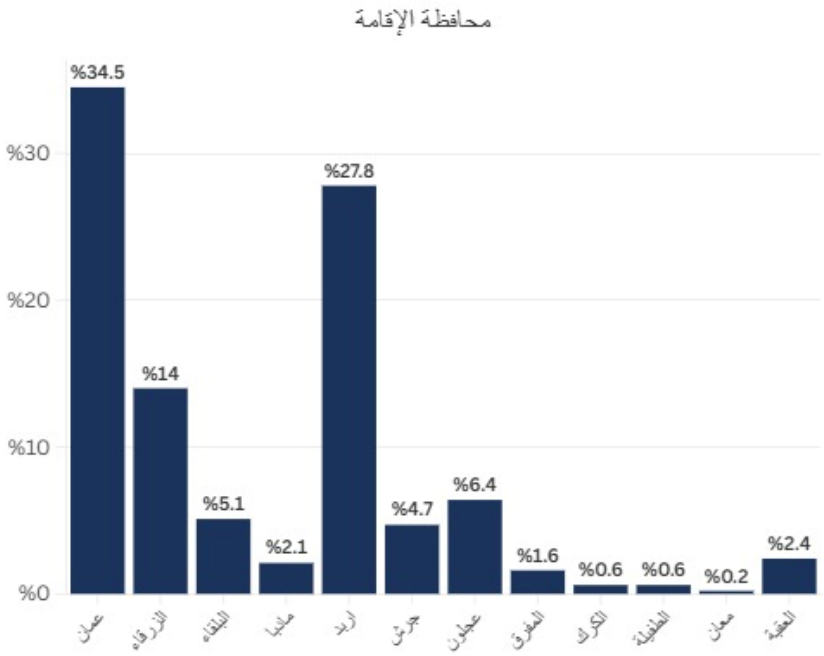

الشكل3 التوزيع الجغرافي لمحل اقامة المستجيبين حسب المحافظة

القسم الأول:

التحديث السياسي، والانتخابات، والعمل الحزبي

ركز هذا القسم على استكشاف تصورات الطلبة حول الإصلاحات السياسية الأخيرة وأثرها على انخراط الشباب في الحياة العامة. وقد هدف إلى تقييم كيفية نظر الشباب الأردني إلى التحديث السياسي والتغييرات الانتخابية من حيث تعزيز المشاركة وترسيخ الانخراط الحزبي.

طُرح على المستجيبين السؤال التالي:

"إلى أي مدى توافق على العبارة الآتية: كان التحديث السياسي نقطة تحول إيجابية كبرى في انخراط الشباب الأردني في العمل السياسي والحزبي؟"

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى تنظر بإيجابية إلى التحديث السياسي؛ إذ أبدى ما مجموعه 89.6% من المستجيبين موافقة على العبارة، بواقع 64.4% يوافقون و 25.2% يوافقون بشدة. في المقابل، عبّر جزء محدود عن عدم الموافقة (7.2% لا يوافقون و 1.2% لا يوافقون بشدة)، بينما أفاد 1.9% بعدم وضوح موقفهم. وتبرز هذه النتائج وجود إجماع واسع بين طلبة الجامعات على الدور البنّاء للتحديث السياسي في تعزيز مشاركة الشباب.

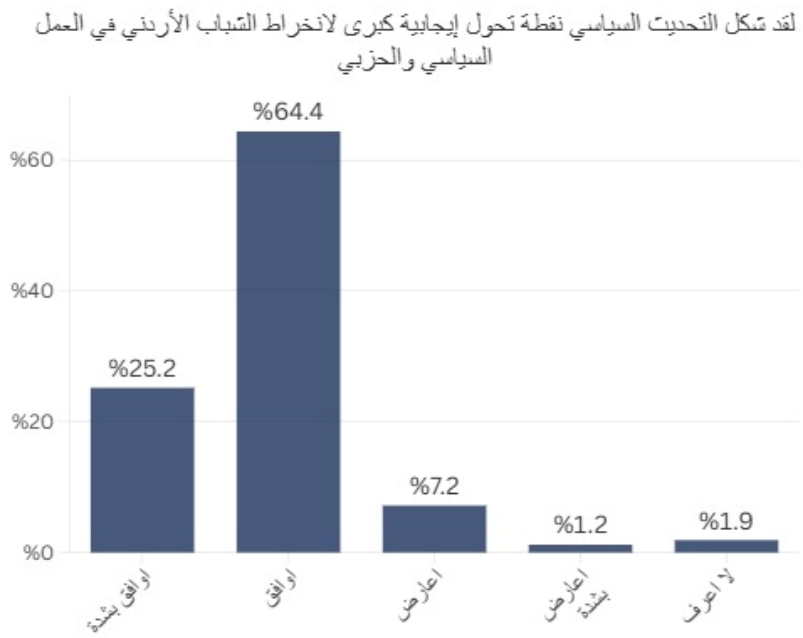

الشكل4 تصورات التحديث السياسي كمحفز لمشاركة الشباب

لفهم التصورات العامة للمستجيبين، أُتيح في هذا السؤال اختيار أكثر من إجابة، حيث تمكن الطلبة من تحديد عدة عوامل تحول دون انخراطهم في العمل الحزبي. وكما يوضح الشكل أدناه، كانت أبرز العوائق التي أشار إليها المستجيبون هي الخوف من التبعات الاجتماعية أو الأمنية (29.3%)، وضعف الوعي السياسي (29.1%). بالإضافة إلى ذلك، اعتبر 21% أن ضعف ثقة الشباب بالأحزاب السياسية يمثل عقبة أساسية، في حين أشار 10.3% إلى أولوية الاهتمامات الاقتصادية. وبيّنت نسبة أصغر (9.4%) أن القيود المفروضة على الحريات داخل الحرم الجامعي تعد من العوامل المؤثرة. أما نسبة تقل عن 1% من المستجيبين فقد أجابوا بـ"لا أعرف" أو رفضوا الإجابة .تشير هذه النتائج إلى أن مزيجًا من المخاوف المرتبطة بالجوانب الأمنية، وضعف الوعي، والتشكيك في فاعلية الأحزاب السياسية يمثل العوائق الرئيسة أمام انخراط الشباب في الأنشطة الحزبية.

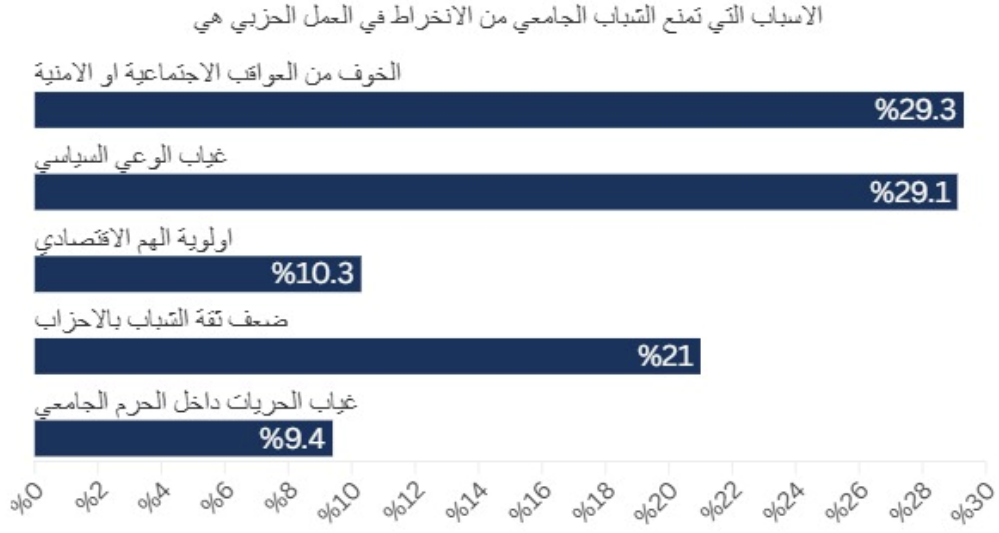

الشكل 5 العوائق التي تمنع الشباب من المشاركة في العمل الحزبي

فيما يتعلق بانخراط المستجيبين مع الأحزاب السياسية، تشير النتائج إلى أن مستويات المتابعة النشطة ما تزال منخفضة بشكل عام. ويُظهر الشكل أدناه أن 44.8% من المستجيبين أفادوا بأنهم لا يتابعون أنشطة الأحزاب السياسية مطلقًا، في حين ذكر 28.4% أنهم يتابعونها نادرًا. وعلى النقيض، أشار 20.5% فقط إلى أنهم يتابعون تلك الأنشطة أحيانًا، بينما أفادت أقلية صغيرة جدًا (6%) بأنهم يتابعونها دائمًا. وأقل من 1% عبّروا عن عدم وضوح موقفهم ("لا أعرف"). وتوحي هذه النتائج بأن الاهتمام المنتظم بأنشطة الأحزاب السياسية يظل محدودًا بين طلبة الجامعات، حيث إن ما يقارب ثلاثة أرباع المستجيبين إما لا يتابعونها مطلقًا أو يتابعونها بشكل نادر.

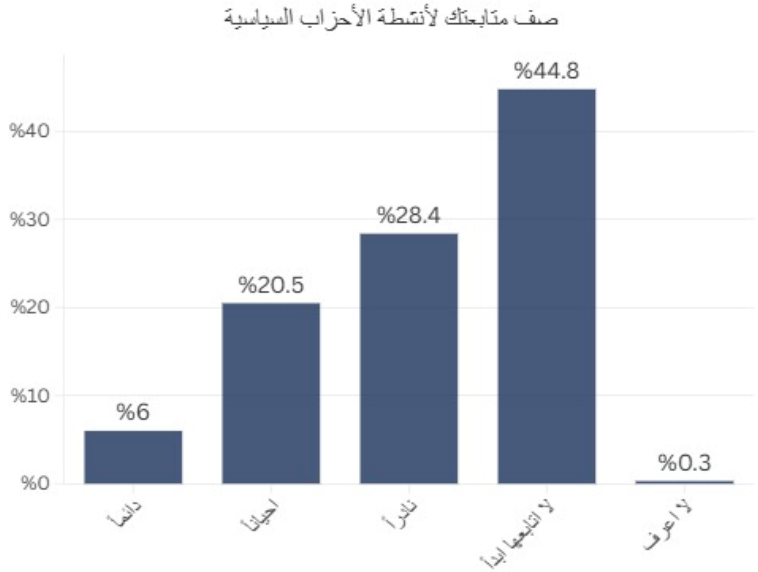

الشكل6 مدى متابعة أنشطة الأحزاب السياسية

يوضح الشكل التالي كيفية تقييم المستجيبين للانتخابات النيابية الأخيرة على مقياس من 1 إلى 10. وقد جاءت النسبة الأعلى (20.6%) عند الدرجة 5، وهو ما يعكس تقييمًا حياديًا أو معتدلًا. تلا ذلك 17.6% عند الدرجة 6، و 17.2% عند الدرجة 7، وهو ما يشير إلى شريحة معتبرة ذات تقييمات إيجابية معتدلة. كما ظهرت نسب أصغر ولكنها ملحوظة عند الدرجة 8 (12.1%) والدرجة 10 (6.7%)، في حين خصص 6.1% أدنى تقييم عند الدرجة 1. وبشكل عام، يكشف التوزيع عن تمركز الاستجابات حول القيم المتوسطة (5–7)، مما يوحي بأن غالبية المستجيبين يرون الانتخابات متوافقة بدرجة معتدلة مع توجهات التحديث السياسي، دون أن يُنظر إليها على أنها إيجابية جدًا أو سلبية جدًا.

الشكل7 تقييم الانتخابات البرلمانية الأخيرة في علاقتها بالتحديث السياسي

للمتابعة، طُرح على المستجيبين سؤال حول الدور المتصور للأحزاب السياسية في تشكيل الحياة السياسية. وأظهرت النتائج أن 55.3% بأنهم يوافقون، و 11.6% بأنهم يوافقون بشدة. في المقابل، ذكر 23% أنهم لا يوافقون، و 6.2% أنهم لا يوافقون بشدة، وهو ما يبرز أن ما يقارب ثلث المستجيبين متشككون في فاعلية الأحزاب. كما أن نسبة صغيرة امتنعت عن الإجابة (0.3%) أو أجابت بـ"لا أعرف" (3.6%). وتوحي هذه النتائج بأن الأغلبية تقر بأثر الأحزاب السياسية، غير أن هناك أقلية معتبرة لا تزال غير مقتنعة بقدرتها على التأثير في الحياة السياسية.

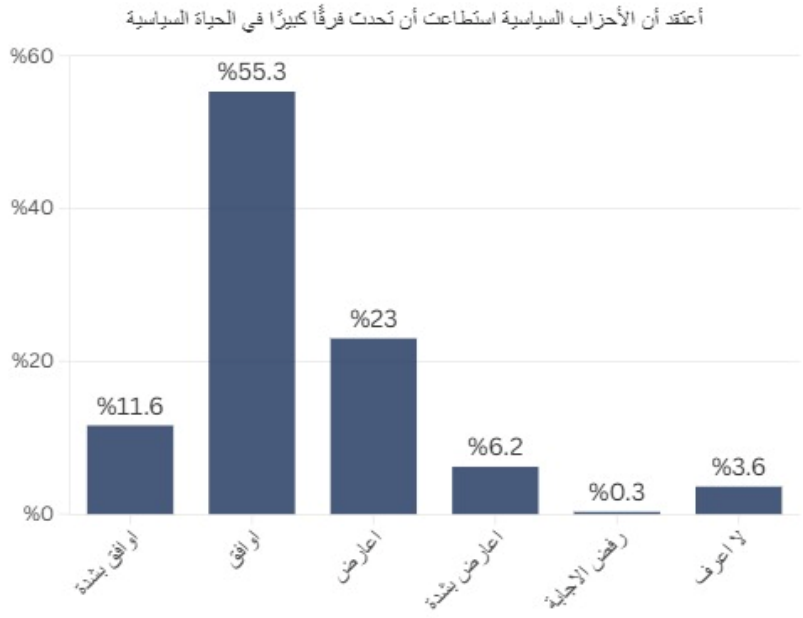

الشكل8 تصورات دور الأحزاب السياسية في التأثير على الحياة السياسية

يوضح الشكل التالي تقييمات المستجيبين للانتخابات النيابية لعام 2024 من حيث كونها تجسّد جدية الدولة في التحديث السياسي. وقد أعربت أغلبية واضحة عن موافقتها، حيث ذكر 63.4% أنهم يوافقون، و 15.3% أنهم يوافقون بشدة. في المقابل، أفاد 15.9% بعدم الموافقة، و 2.9% بعدم الموافقة الشديدة، بينما اختار 2.5% الإجابة بـ"لا أعرف". وبصورة عامة، تشير هذه النتائج إلى أن قرابة أربعة من كل خمسة مستجيبين يرون في انتخابات 2024 انعكاسًا موثوقًا لالتزام الدولة بدفع مسار التحديث السياسي قدمًا.

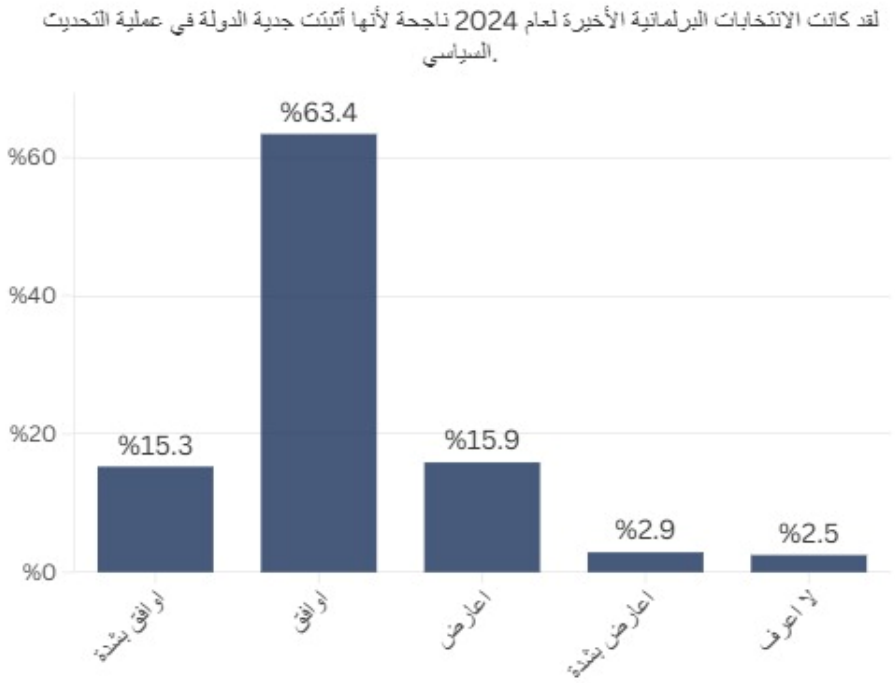

الشكل9 تصورات انتخابات 2024 كمؤشر على التزام الدولة بالتحديث السياسي

عند مقارنة آراء المستجيبين بشأن التعديلات الدستورية، أظهرت النتائج وجود تأييد كاسح لخفض سن الترشح. حيث أفاد ما يقارب نصف المستجيبين (47.9%) بأنهم يوافقون بشدة، في حين ذكر 45.4% أنهم يوافقون، ليصل مجموع الموافقة إلى أكثر من تسعة من كل عشرة مشاركين. وفي المقابل، أشار 5.7% فقط إلى عدم الموافقة، وأقل من 1% إلى عدم الموافقة الشديدة، في حين عبّرت نسبة ضئيلة جدًا (0.1%) عن "لا أعرف". وتوحي هذه النتائج بأن التعديل الدستوري يُنظر إليه على نطاق واسع بوصفه خطوة بالغة الفاعلية في تمكين الشباب وتعزيز دورهم في العمل السياسي والحزبي.

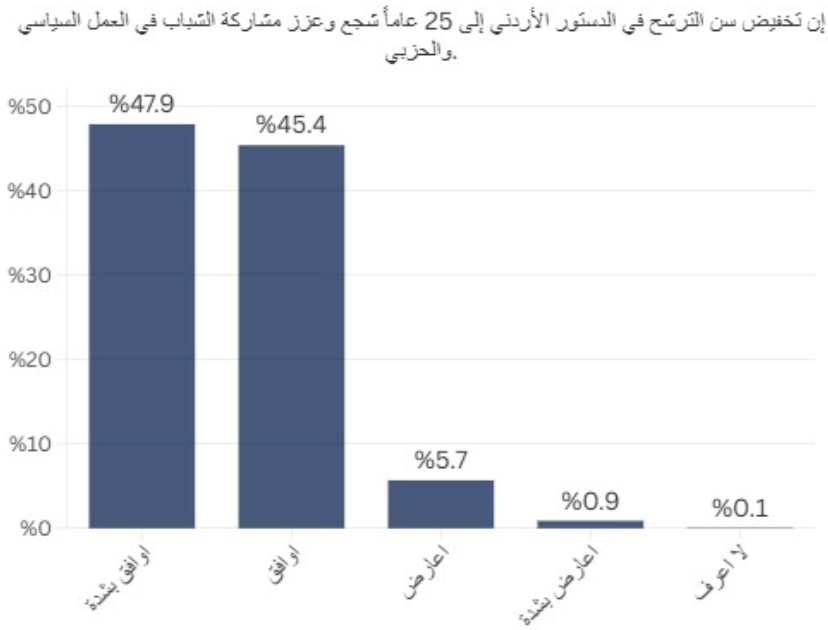

الشكل10 تصورات خفض سن الترشح وتأثيره على مشاركة الشباب

الأحزاب السياسية البارزة من منظور الطلبة: طُلب من الطلبة تحديد أربعة من أقوى الأحزاب السياسية من وجهة نظرهم وترتيبها من الأقوى إلى الأضعف. وقد صيغ السؤال على شكل اختيار تفضيلي مرتب (Ranked-choice)، بحيث يذكر المستجيب خياره الأول والثاني والثالث والرابع. ويتيح هذا النمط ليس فقط تحديد الحزب الأكثر شيوعًا بوصفه الأقوى، بل كذلك فهم التدرج الهرمي المدرك للقوة الحزبية. كما يسمح استخدام جميع المراتب بتطبيق أدوات تحليلية مثل مؤشر بوردا (Borda Index) الذي يأخذ في الاعتبار جميع الرتب بدلاً من الاكتفاء بالاختيار الأول.

النتائج:

المرتبة الأولى (أقوى حزب): تصدّر حزب جبهة العمل الإسلامي بنسبة 16.3% من الاختيارات المرجحة للمرتبة الأولى. يليه حزب الميثاق الوطني بنسبة 11.9%، ثم حزب إرادة بنسبة 4.9%. أما بقية الأحزاب فجاءت بنسب تقل عن 2%. وهذا يشير إلى أن الطلبة يربطون القوة السياسية بمجموعة ضيقة من الأحزاب، ولا سيما جبهة العمل الإسلامي.

المرتبة الثانية: برز حزب الميثاق الوطني بشكل أوضح، حيث ظهر كخيار ثانٍ قوي بنسبة 16.5% عند الجمع مع المرتبة الأولى. كما حسّن حزب إرادة موقعه، إذ اعتبره الطلبة بديلاً مهمًا بنسبة 9.6%، بينما استمر ظهور جبهة العمل الإسلامي ولكن بحدة أقل من المرتبة الأولى.

المرتبة الثالثة: اتسمت بنتائج أكثر تشتتًا، حيث استمر ظهور حزب إرادة وحزب الميثاق الوطني ولكن بنسب أقل، وبدأت تظهر أسماء أحزاب صغرى دون أن تحقق حضورًا كبيرًا.

المرتبة الرابعة: اتسمت بتوزيع شديد التشتت بين طيف واسع من الأحزاب الصغيرة. ولم يبرز أي حزب بوضوح في هذه المرتبة، رغم استمرار ظهور جبهة العمل الإسلامي والميثاق الوطني بشكل محدود جدًا.

الترتيب الهرمي العام حسب مؤشر بوردا:

- جبهة العمل الإسلامي: المؤشر 22.9 (الأعلى والأكثر هيمنة).
- الميثاق الوطني: المؤشر 17.5 (الفاعل الثاني الأبرز).

- إرادة: المؤشر 9.6 (فاعل صاعد نسبيًا).

بقية الأحزاب: مؤشرات دون 5، ما يعكس ضعف الاعتراف بها.

.

الأحزاب الممثلة في البرلمان: كما طُلب من الطلبة تحديد أربعة أحزاب تمكنت من الوصول إلى البرلمان الأردني وترتيبها.

النتائج:

جبهة العمل الإسلامي: المرتبة الأولى 17.3%، حصة أعلى مرتبتين 20.9%، مؤشر بوردا 20.3 (الأكثر حضورًا بفارق واضح).

- الميثاق الوطني: المرتبة الأولى 5.5%، مؤشر بوردا 8.5 (اعتراف متوسط ولكنه مهم).
- إرادة: المرتبة الأولى 1.9%، مؤشر بوردا 4.3 (ظهور محدود).
- حزب العمل و حزب العمال: حضور هامشي جدًا (أقل من 1% في المرتبة الأولى ومؤشرات دون 1.5).

فيما يتعلق بتصورات المستجيبين حول النشاط السياسية المحلية، تكشف النتائج عن صورة منقسمة. إذ أظهر الشكل أن 41.9% من المستجيبين أفادوا بالموافقة، و 11.2% بالموافقة الشديدة على وجود عمل حزبي وسياسي نشط في محافظاتهم. في المقابل، ذكر 35.6% أنهم لا يوافقون، و 6.1% أنهم لا يوافقون بشدة. بينما عبّر 5% عن "لا أعرف"، وامتنع 0.2% عن الإجابة. وبوجه عام، تشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من اعتراف أغلبية طفيفة بوجود نشاط حزبي وسياسي على المستوى المحلي، إلا أن نسبة كبيرة تبقى غير مقتنعة، وهو ما يعكس تباين التصورات حول حجم المشاركة السياسية عبر المحافظات المختلفة.

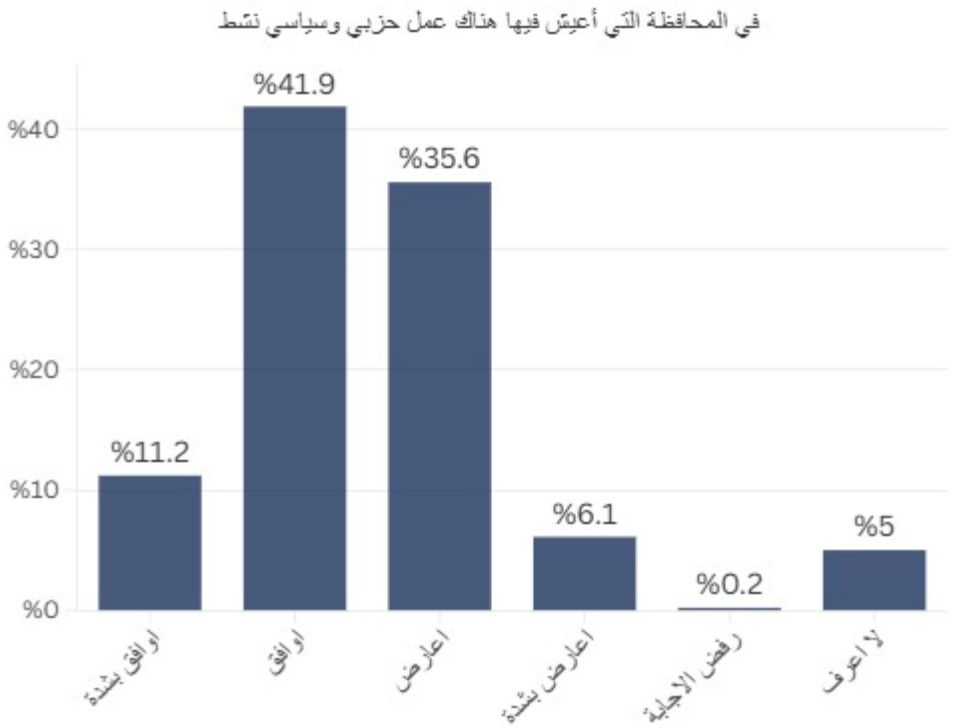

الشكل11 تصورات العمل الحزبي والسياسي النشط على المستوى المحلي

استكمالًا لسؤال المشاركة السياسية المحلية، سُئل المستجيبون عمّا إذا كانوا قد شاركوا شخصيًا في حملات أو أنشطة تابعة للأحزاب السياسية. وقد أظهرت النتائج أن الغالبية الساحقة (90.3%) أجابوا بالنفي، في حين أفاد 9.4% فقط بأنهم شاركوا، وذكر 0.2% "لا أعرف". وتبرز هذه النتائج أن المشاركة المباشرة لطلبة الجامعات في الأنشطة الحزبية ما تزال محدودة للغاية، مما يعكس فجوة واضحة بين مستوى الوعي السياسي العام وبين الانخراط الفعلي في العمل السياسي والحزبي.

الشكل12 مشاركة الشباب في أنشطة الأحزاب السياسية

فيما يتعلق بمدى وعي المستجيبين بأنشطة الاحزاب السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي، تشير النتائج إلى أن مستوى الإلمام لا يزال محدودًا نسبيًا. فقد أفاد نحو 31.1% بأنهم على دراية بهذه الأنشطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في حين صرّحت أغلبية واضحة بلغت 68.5% بعدم معرفتها. أما نسبة ضئيلة جدًا (0.4%) فقد أجابت بـ"لا أعرف."

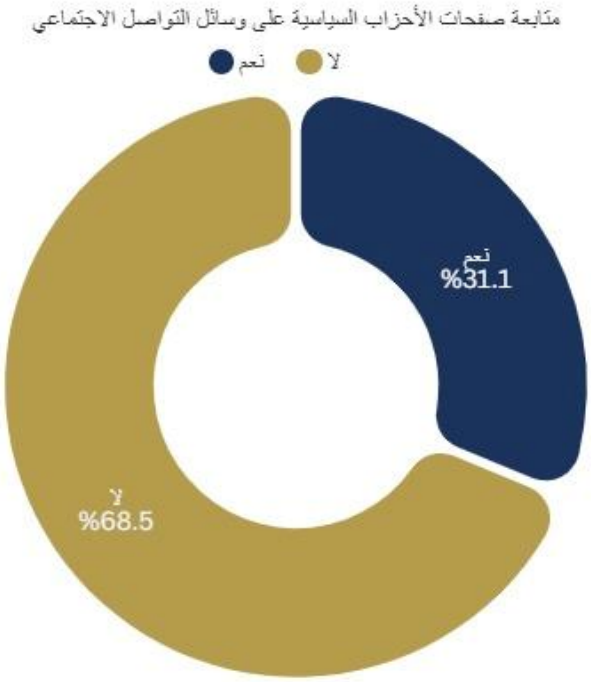

الشكل13 متابعة نشاط الأحزاب السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي

يوضح الشكل التالي أن أغلبية قوية من المستجيبين تدرك أهمية الأحزاب السياسية في دفع مسار العمل السياسي. فقد أفاد 63.8% بأنهم يوافقون، و 20.7% بأنهم يوافقون بشدة. في المقابل، ذكر 12% أنهم لا يوافقون، و 1.7% أنهم لا يوافقون بشدة. بينما شكلت نسبة ضئيلة جدًا (0.2%) من الذين امتنعوا عن الإجابة، و 1.7% ممن أجابوا بـ"لا أعرف". وبصورة عامة، تبرز هذه النتائج أن هناك قناعة سائدة بين الطلبة بأن الأحزاب السياسية تمثل مؤسسات محورية وضرورية لتطوير الحياة السياسية في الأردن، على الرغم من وجود أقلية ما تزال تشكك في مدى فاعليتها.

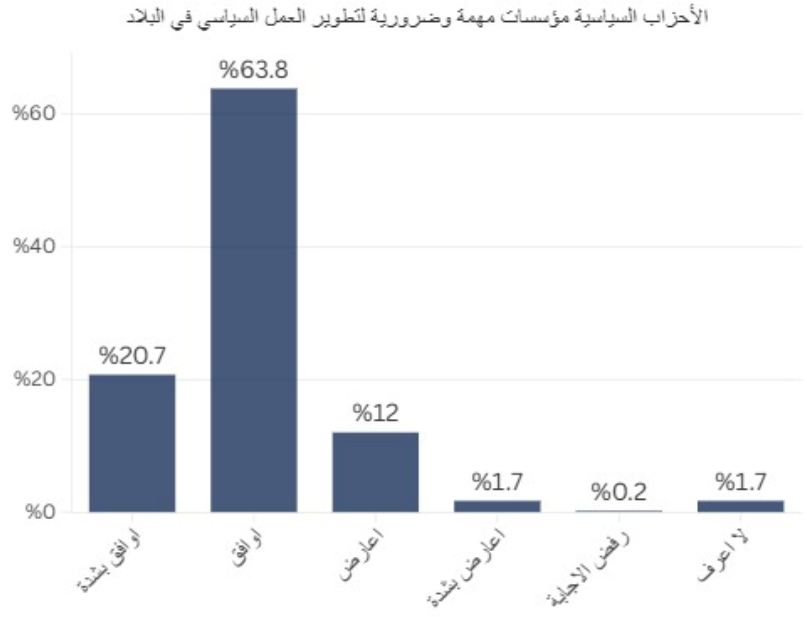

الشكل14 تصورات الأحزاب السياسية كمؤسسات أساسية للتنمية السياسية

عند السؤال حول شكل التفاعل بين الأنشطة الحزبية والبنية العشائرية في الأردن، أبدى المستجيبون آراءً يغلب عليها الطابع النقدي. حيث أفاد 64.1% بأن الاثنين متعارضان، في حين ذكر 30.7% أنهما منسجمان. وأجاب 4.8% بـ"لا أعرف"، بينما امتنع 0.4% عن الإجابة. وتوحي هذه النتائج بأن معظم طلبة الجامعات ينظرون إلى الانتماءات العشائرية والانخراط الحزبي بوصفهما قوتين متنافستين أكثر من كونهما متكاملتين، الأمر الذي يبرز تحديًا بنيويًا أمام تطور الحياة الحزبية في الأردن.

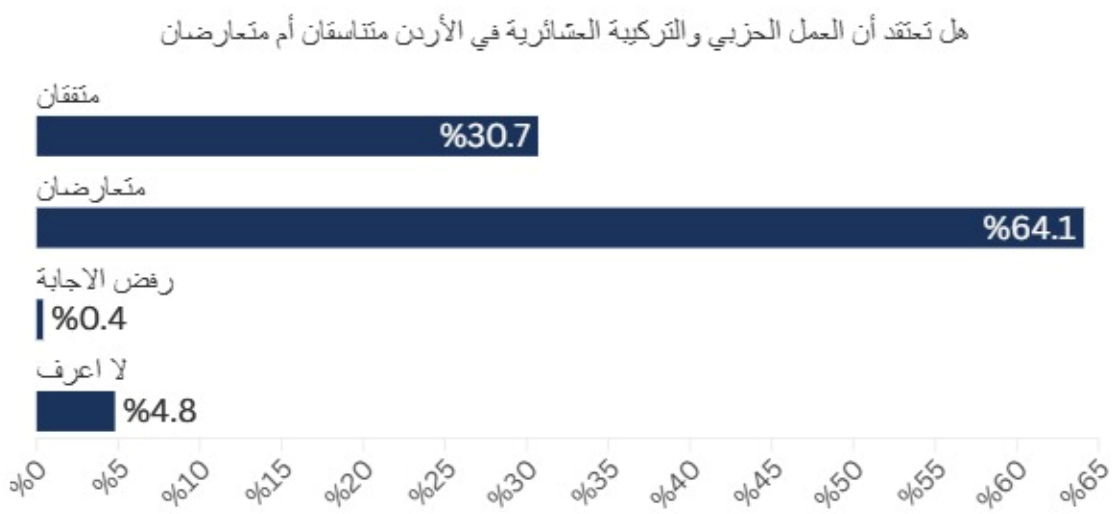

الشكل 15 تصورات العلاقة بين العمل الحزبي والبنية العشائرية

افادت نسبة صغيرة جدًا من المستجيبين عن عدم وضوح موقفها (1.1%) وافاد (1.4%) بمعارضتهم الشديدة وفي حين ذكر 10% أنهم يعارضون. على ان الاعلام الرسمي ساهم بصورة فعالة بتعريف الناس بالتحديث السياسي. وعلى النقيض، فقد نظرت الغالبية الساحقة بإيجابية إلى الإعلام الرسمي، حيث أفاد 60.4% بأنهم يوافقون، و 27.1% بأنهم يوافقون بشدة. وبالمجمل، تشير النتائج إلى أن ما يقارب تسعة من كل عشرة مستجيبين يرون في الإعلام الرسمي قناة فعّالة للتعريف بمفهوم التحديث السياسي وتحفيز المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية.

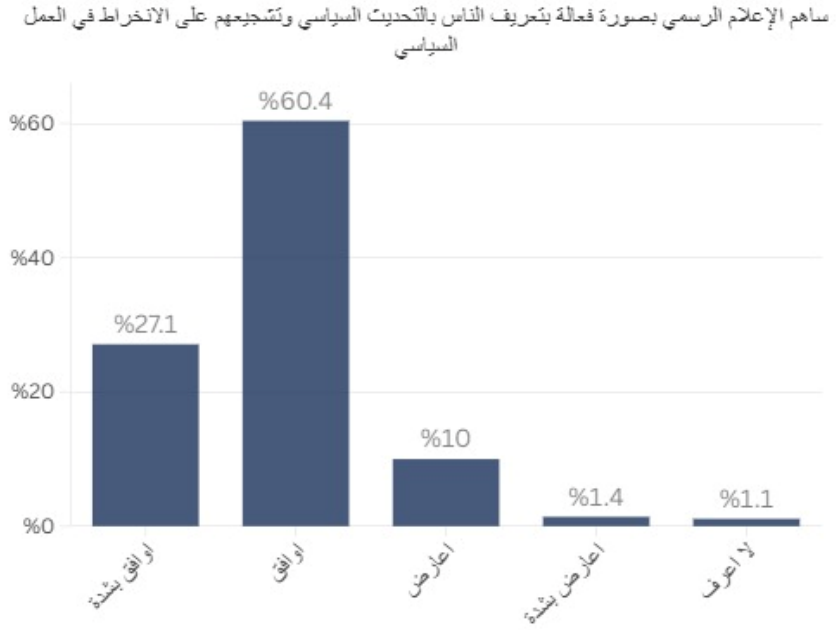

الشكل16 تصورات دور وسائل الإعلام الرسمية في تعزيز التحديث السياسي

أفادت غالبية المستجيبين بأنهم لم يطّلعوا على برامج الأحزاب السياسية خلال الانتخابات الأخيرة، حيث أجاب 69.2% بالنفي. في المقابل، ذكر ما يقارب الثلث (30.6%) أنهم اطلعوا على تلك البرامج، في حين امتنع 0.2% فقط عن الإجابة. وتوضح

هذه النتائج بأنه على الرغم من الانتشار الواسع للمشاركة الانتخابية، فإن معظم الطلبة ما زالوا غير منخرطين في المضمون البرامجي للأحزاب، الأمر الذي يعكس فجوة قائمة بين المشاركة في العملية الانتخابية والانخراط الفعلي في العمل الحزبي القائم على البرامج.

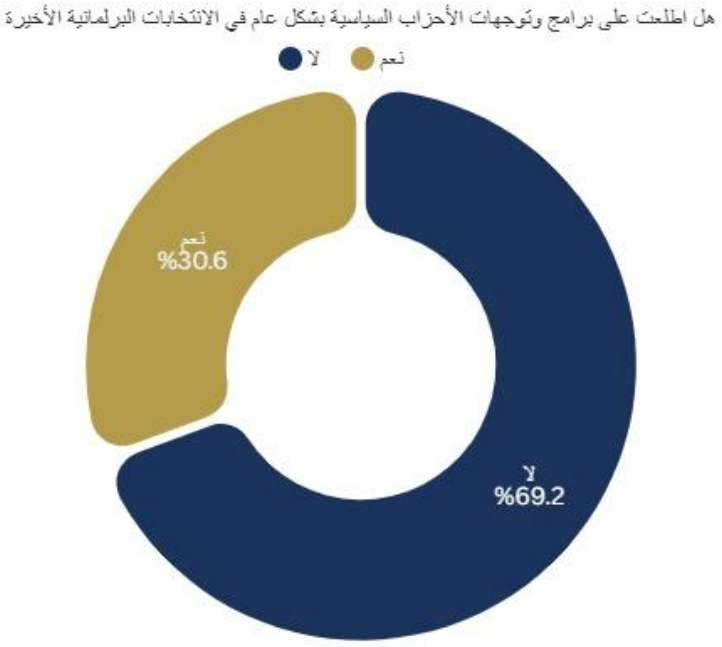

الشكل17 مراجعة برامج الأحزاب السياسية خلال انتخابات 2024

القسم الثاني:

البيئة الجامعية، والأنشطة الطلابية، والتيارات/الأحزاب السياسية

يتناول هذا القسم كيفية تأثير البيئة الجامعية في تشكيل وعي الطلبة السياسي، وأنشطتهم، وانخراطهم مع التيارات والأحزاب السياسية. كما يأخذ في الاعتبار مدى توفر الحريات داخل الحرم الجامعي، والمشاركة في الأنشطة الطلابية والحزبية، والتصورات المتعلقة بالتعبير السياسي في السياقات الأكاديمية. ومن خلال تحليل هذه العوامل، يسلط القسم الضوء على دور الجامعات بوصفها فضاءات للتفاعل السياسي والحوار وتنمية القيم المدنية لدى الشباب الأردني.

طُلب من المستجيبين تحديد مدى اطلاعهم على التعديلات الخاصة بتنظيم الأنشطة الحزبية والتعليمات الجامعية المعدلة. وقد كشفت النتائج أن 41.3% أبدوا المعارضة، و 4.8% المعارضة الشديدة على العبارة، ما يشير إلى أن ما يقارب نصف الطلبة لم يطلعوا على تلك التعديلات. في المقابل، أفاد 34.6% بالموافقة، و 6.6% بالموافقة الشديدة. بينما ذكر 12.5% "لا أعرف"، وامتنع 0.2% عن الإجابة. وبصورة عامة، توضح هذه النتائج أن مستوى الوعي بالأنظمة المعدلة متباين، مع بقاء شريحة كبيرة من الطلبة غير مطلعة على التحديثات التنظيمية.

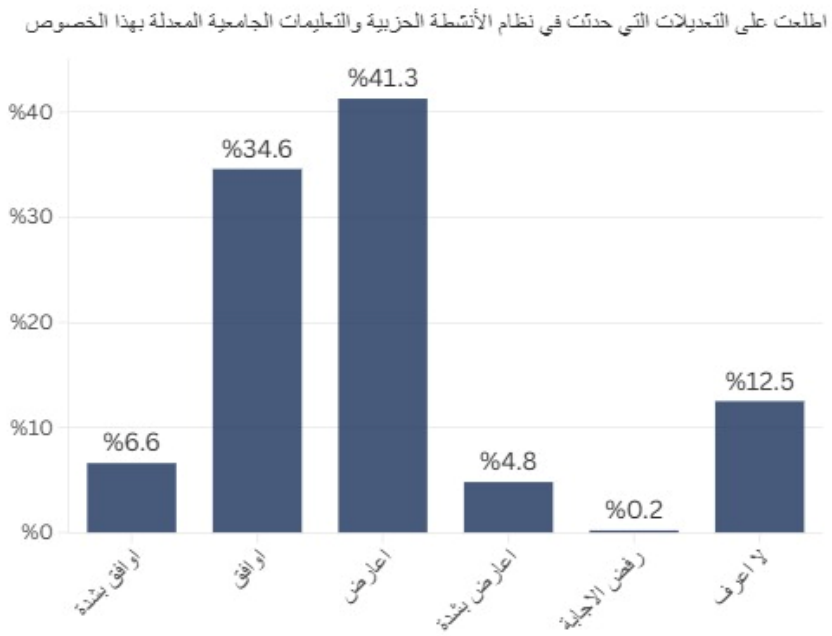

الشكل18 الوعي بالتعديلات على لوائح النشاط الحزبي الجامعي

لقد اعتُبر إدخال التحديث السياسي إلى جانب النظام المعدل للأنشطة الطلابية تحولًا إيجابيًا في البيئة الجامعية. إذ أيد أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين هذا التصور، حيث أفاد 63.4% بالموافقة، و 14.1% بالموافقة الشديدة على أن هذه التغييرات أسهمت في تعزيز اندماج الطلبة في الحياة العامة والسياسية. في المقابل، ذكر 16.8% أنهم يعارضون، و 1.8% أنهم يعارضون بشدة، بينما عبّر 3.9% عن عدم وضوح موقفهم. وبصورة عامة، تشير البيانات إلى وجود قناعة سائدة بالدور التحويلي لهذه الإصلاحات، وإن ظل بعض التشكيك قائمًا بين الطلبة.

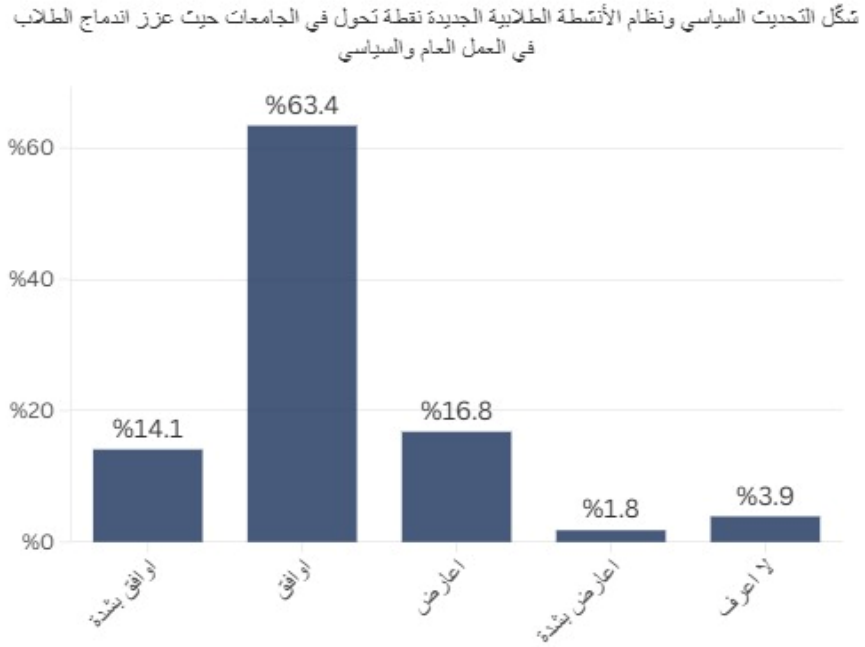

الشكل19 تأثير التحديث السياسي على اندماج الطلاب

كشفت البيانات أن مشاركة الطلبة في الأنشطة التدريبية السياسية أو الحزبية ما تزال محدودة. فقد أفاد 82.2% بأنهم لم يشاركوا في مثل هذه الأنشطة، في حين ذكر 17.8% أنهم شاركوا. أما نسبة ضئيلة جدًا (0.1%) فقد أجابت بـ"لا أعرف."

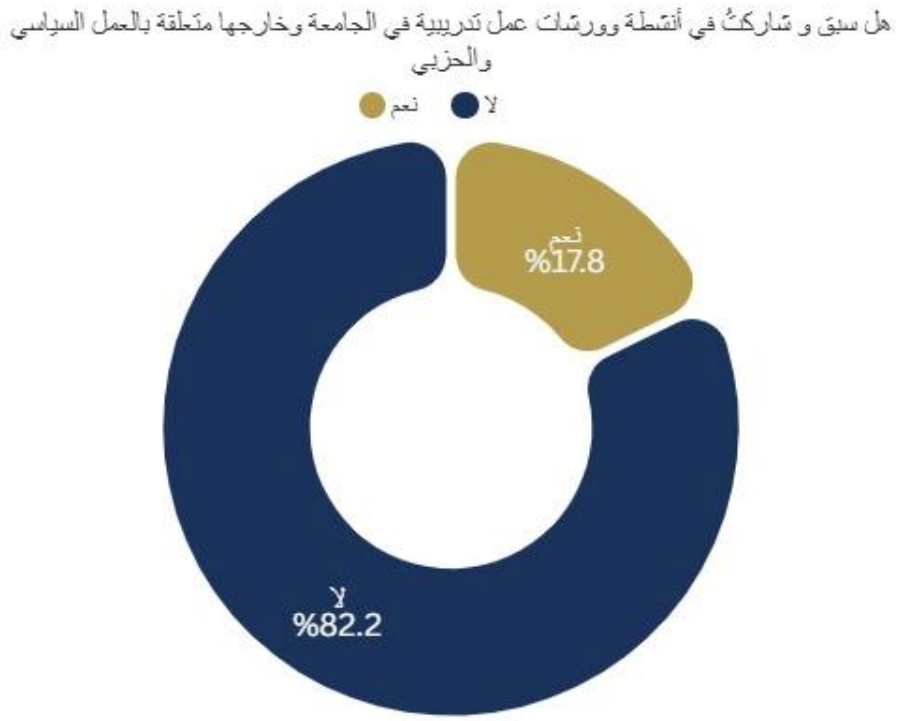

الشكل20 المشاركة في أنشطة التدريب السياسي والحزبي

أبدى الطلبة آراءً متباينة بشأن دور إدارات الجامعات في ضمان بيئة آمنة للأنشطة السياسية والحزبية. فقد ذكر 57.2% أنهم يوافقون، و 14.5% أنهم يوافقون بشدة. في المقابل، ظل جزء معتبر غير مقتنع، إذ أفاد 20.2% بأنهم يعارضون، و 3.7% بأنهم يعارضون بشدة. بالإضافة إلى ذلك، ذكر 4.4% "لا أعرف". وبصورة عامة، تشير النتائج إلى وجود تصور إيجابي غالب لجهود الجامعات، غير أنها تكشف في الوقت ذاته عن استمرار الشكوك لدى أقلية معتبرة من الطلبة.

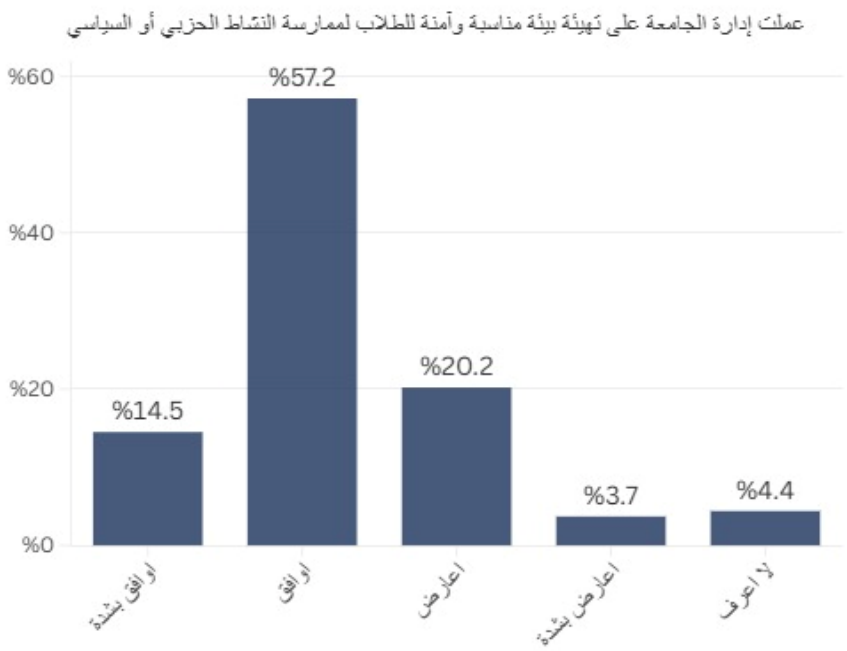

الشكل21 تصورات دعم الجامعة لبيئة سياسية آمنة

الآراء بشأن دور الأكاديميين والهيئات الإدارية في تشجيع الانخراط الحزبي أو السياسي منقسمة. فقد عبّر ما يقارب نصف المستجيبين عن تأييدهم، حيث ذكر 46.1% أنهم يوافقون، و 6.9% أنهم يوافقون بشدة. في المقابل، أفاد 37% بأنهم يعارضون، و 6.4% بأنهم يعارضون بشدة. أما 3.4% فقد أجابوا بـ"لا أعرف"، و 0.2% امتنعوا عن الإجابة. وتكشف النتائج بالتالي عن غياب توافق واضح؛ فمع أن شريحة معتبرة ترى أن هناك تشجيعًا من قبل الكادر الجامعي، إلا أن نسبة كبيرة ما تزال متشككة في مدى دعمهم لتعزيز المشاركة السياسية للطلبة.

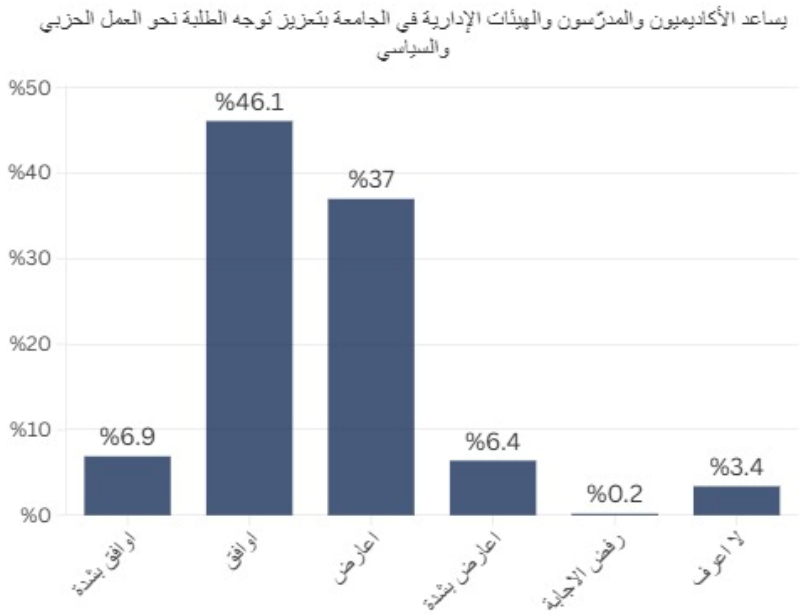

الشكل22 تصورات موظفي الجامعة حول دعم المشاركة الحزبية

يرى أغلبية واضحة من المستجيبين أن مستوى الحريات داخل الحرم الجامعي قد تحسّن منذ إطلاق مسار التحديث السياسي. فقد أفاد ما يقارب ستة من كل عشرة (59.5%) بأن الحريات قد تحسنت بشكل طفيف، بينما ذكر 20.7% أنها تحسنت بشكل كبير. في المقابل، اعتبر 12% أن الحريات تراجعت بشكل طفيف، و 3.2% أنهم يعتقدون أنها تراجعت بشكل كبير. أما نسبة صغيرة فقد أجابت بـ"لا أعرف" (4.5%) أو امتنعت عن الإجابة.(0.2%)

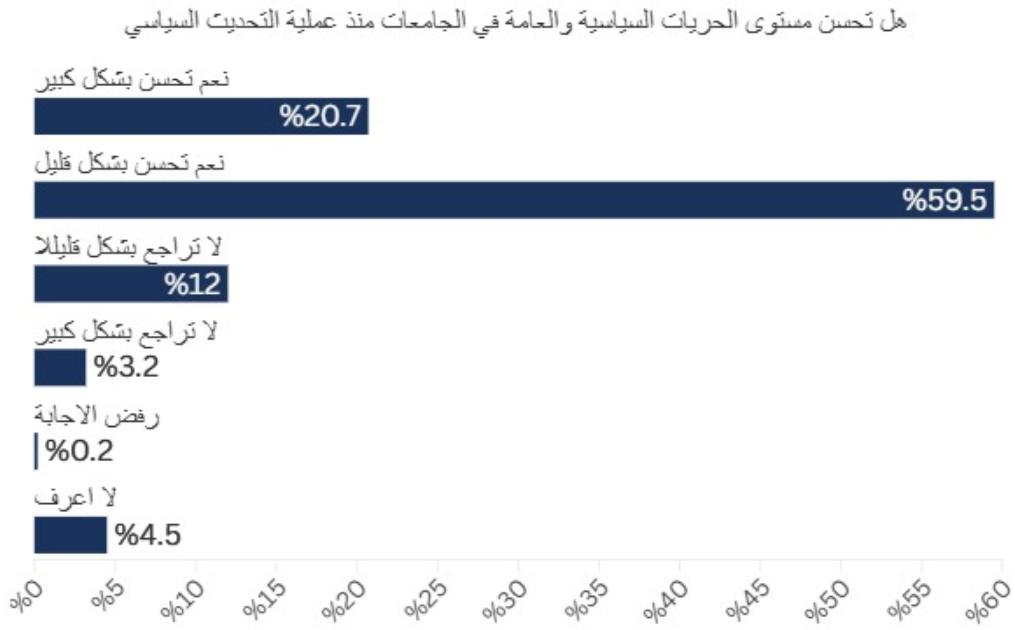

الشكل23 تصورات التغيرات في الحريات السياسية والعامة داخل الجامعات

اجابة الغالبية الكبرى من المستجيبين عن تأييدهم للعبارة المتعلقة بالفروق الجندرية في الانخراط السياسي والانتخابي. إذ ذكر أكثر من نصفهم (52.5%) أنهم يوافقون بشدة، وأفاد 37.2% بأنهم يوافقون. في المقابل، قال 8.8% إنهم يعارضون، وأفاد أقل من 1% بأنهم يعارضون بشدة. أما نسبة ضئيلة جدًا (0.7%) فقد أجابت بـ"لا أعرف". وتوحي هذه النتائج بوجود تصور قوي لدى الطلبة بأن مشاركة الذكور في العمل السياسي والانتخابات الجامعية أعلى بوضوح من مشاركة الإناث، مما يبرز أن الجندر يمثل بعدًا مهمًا في أنماط المشاركة السياسية داخل الجامعات.

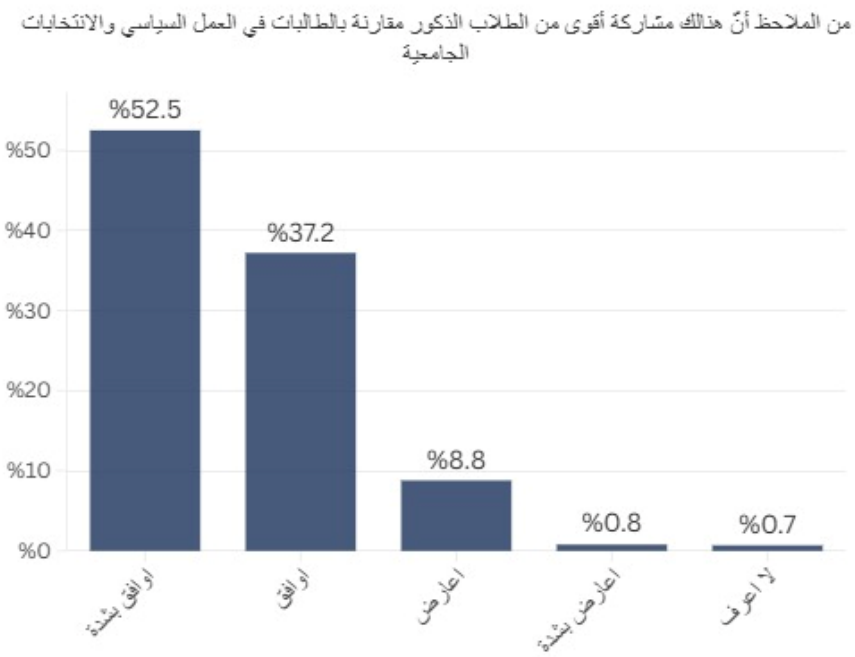

الشكل24 تصورات الفروق بين الجنسين في المشاركة السياسية

تكشف النتائج عن وجود انقسام واضح في مشاركة الطلبة بالانتخابات الجامعية الأخيرة. إذ ذكر ما يقارب الثلثين (62.9%) أنهم لم يشاركوا، في حين أفاد ما يزيد قليلًا عن الثلث (36.7%) بأنهم شاركوا. وتوحي هذه النتائج بأنه على الرغم من استمرار مشاركة أقلية معتبرة من الطلبة في العمليات الانتخابية داخل الحرم الجامعي، إلا أن مستويات المشاركة بشكل عام تبقى متواضعة، مع بروز عزوف الطلبة كاتجاه سائد.

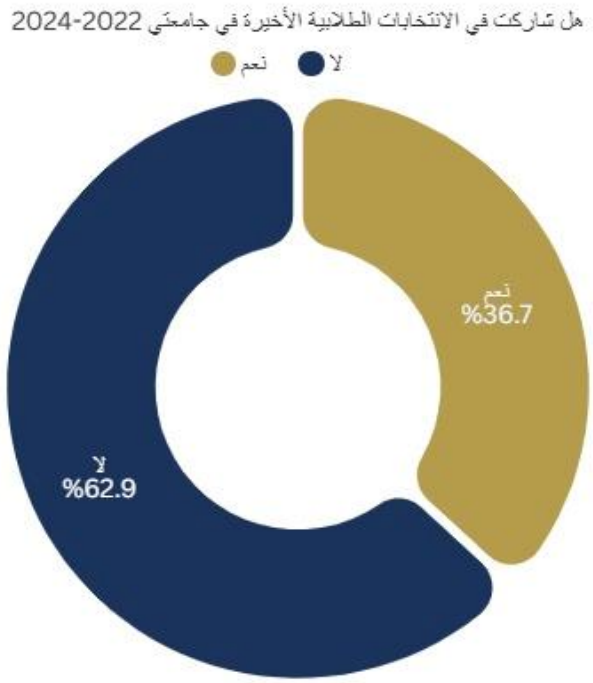

الشكل25 المشاركة في الانتخابات الطلابية الجامعية الأخيرة

لفهم التصورات العامة للمستجيبين، يوضح الشكل التالي كيفية تقييم الطلبة لدور الأحزاب السياسية في انتخابات جامعاتهم. فقد رأى معظمهم أن الأحزاب كانت نشطة، حيث ذكر 37.6% أنها كانت نشطة إلى حد ما، و 25.8% أنها كانت نشطة جدًا. في المقابل، أفاد 13.2% بأنها لم تكن نشطة كثيرًا، و 6.9% بأنها لم تكن نشطة على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، ذكر 11.6% أن جامعاتهم لم تُجرِ انتخابات، في حين أجاب 4.8% بـ"لا أعرف". وعند مقارنة مستويات النشاط، يتضح أن التقييمات الإيجابية لدور الأحزاب تفوق بشكل ملحوظ التقييمات السلبية، وإن كانت هناك فروقات معتبرة بين الجامعات المختلفة.

الشكل26 تصورات دور الأحزاب السياسية في الانتخابات الطلابية

فيما يتعلق بآراء المستجيبين حول دور الأحزاب السياسية في الانتخابات الطلابية، تكشف النتائج عن تصور يغلب عليه الطابع الإيجابي. إذ أظهر الشكل أن 56.2% وصفوا دور الأحزاب بأنه إيجابي، في حين اعتبره 25.7% سلبيًا. كما أفاد 12.6% بأن جامعاتهم لم تُجرِ انتخابات، وذكر 5.2% "لا أعرف"، في حين امتنع 0.3% عن الإجابة. وعند المقارنة بين التقييمات الإيجابية والسلبية، يتضح أن النظرة الإيجابية لدور الأحزاب في الانتخابات الطلابية تفوق بأكثر من الضعف النظرة السلبية.

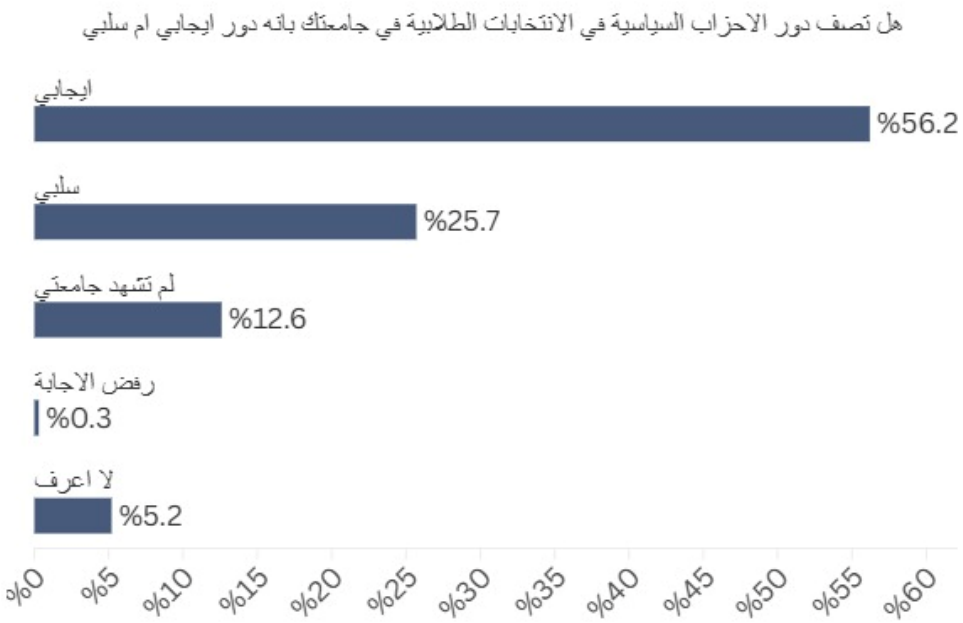

الشكل27 تصورات دور الأحزاب السياسية في الانتخابات الطلابية: الإيجابية مقابل السلبية

يوضح الشكل التالي كيف وصف المستجيبون أنواع التيارات الطلابية الرئيسة النشطة في الانتخابات الجامعية، مع إتاحة إمكانية اختيار أكثر من فئة. فقد جاءت التيارات العشائرية في المرتبة الأولى بنسبة 39.5%، تلتها التيارات المناطقية بنسبة 21.5%. كما أشار المستجيبون إلى التيارات الخدمية (17.3%) و التيارات الحزبية (16.7%)، وإن بنسب أقل. وفي المقابل، ذكر 4.3% أن جامعاتهم لم تُجرِ انتخابات، وأفاد 0.7% بـ"لا أعرف."

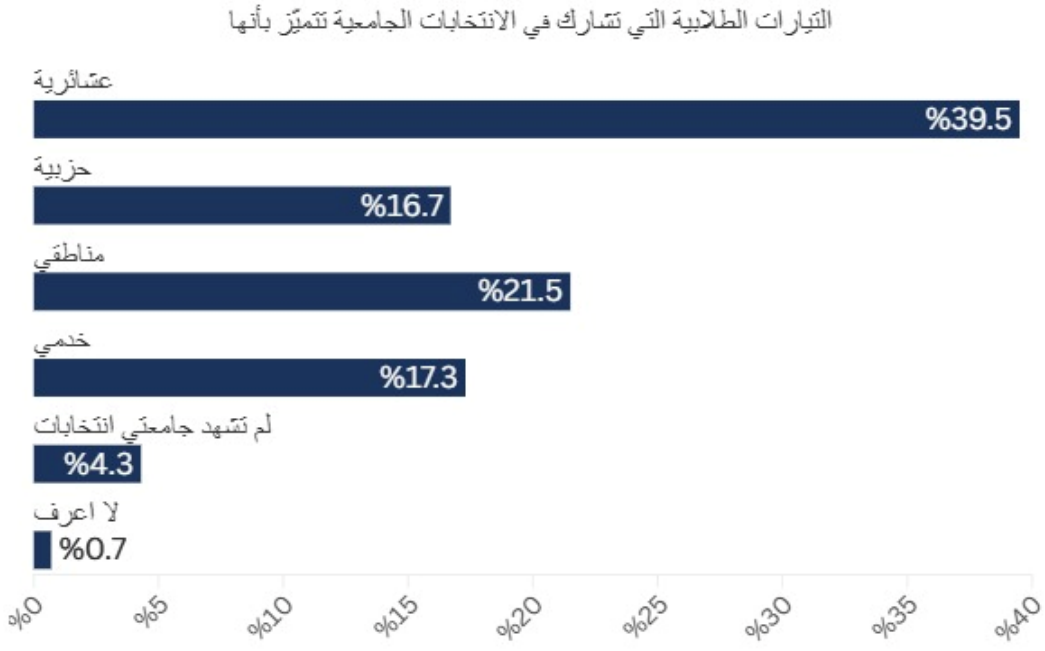

الشكل28 أنواع التيارات الطلابية في انتخابات الجامعة

يوضح الشكل التالي كيفية ترتيب المستجيبين للتيارات الطلابية الرئيسة في الانتخابات الجامعية عبر أربع مراتب من حيث البروز:

المرتبة الأولى (الأكثر بروزًا): هيمنت التيارات العشائرية بشكل واضح بنسبة 53.2%، تلتها التيارات المناطقية بنسبة 17%، ثم التيارات الخدمية بنسبة 12.8%، وأخيرًا التيارات الحزبية بنسبة 9.6%.

المرتبة الثانية: تقدمت التيارات المناطقية إلى الصدارة بنسبة 36.8%، تلتها التيارات الحزبية بنسبة 27.8%، ثم التيارات العشائرية بنسبة 24%، في حين ظلت التيارات الخدمية أقل حضورًا بنسبة 10.8%.

المرتبة الثالثة: جاءت التيارات الخدمية في المقدمة بنسبة 31.6%، تلتها التيارات الحزبية بنسبة 30.5%، ثم التيارات المناطقية بنسبة 28.3%، بينما تراجعت التيارات العشائرية بشكل ملحوظ إلى 9.4%.

المرتبة الرابعة (الأقل بروزًا): تصدرت التيارات الخدمية هذا الموقع بنسبة 44%، تلتها التيارات الحزبية بنسبة 31%، ثم التيارات المناطقية بنسبة 15.8%، في حين جاءت التيارات العشائرية في أدنى مستوى بنسبة 8.9%.

وبالمقارنة عبر المراتب المختلفة، يتضح أن التيارات العشائرية تواصل هيمنتها في قمة الهرم، في حين تُنظر إلى التيارات الخدمية على أنها الأقل بروزًا. أما التيارات المناطقية والحزبية فتشغل مواقع متوسطة بشكل متكرر، مما يعكس دورها المختلط ولكن الواضح في الانتخابات الطلابية.

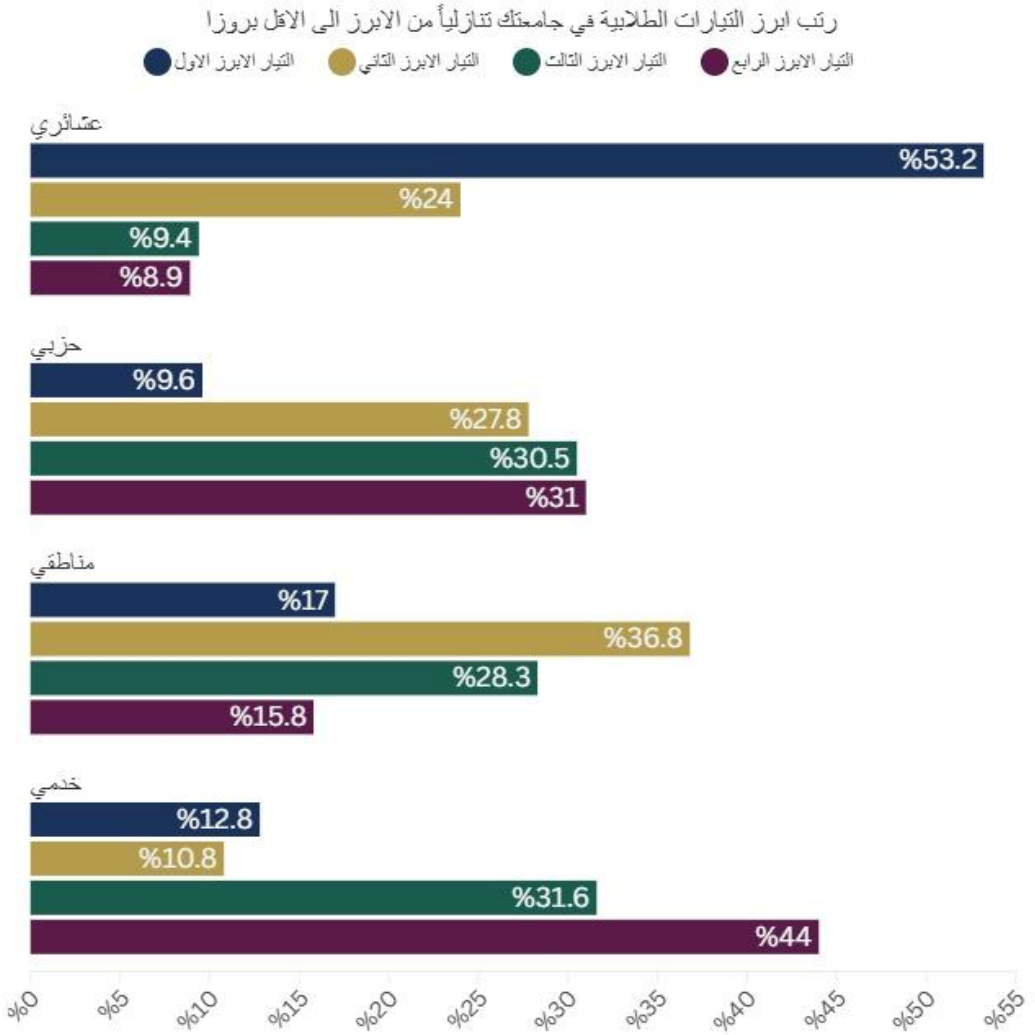

الشكل29 ترتيب التيارات الطلابية في انتخابات الجامعة

فيما يتعلق بآراء المستجيبين حول إدارات الجامعات، وصف أغلبية الطلبة عمادة شؤون الطلبة بأنها داعمة للعمل الحزبي والسياسي. فقد اختار 78.6% وصفها بالداعمة، في حين اعتبرها 16.7% معرقلة. كما حدد 0.4% إجابة بديلة، وامتنع 0.3% عن الإجابة، بينما ذكر 3.9% "لا أعرف". وعند المقارنة بين وجهتي النظر الداعمة والمعرقلة، يتضح أن معظم الطلبة ينظرون إلى دور العمادة بوصفه عامل تمكين أكثر من كونه عامل تقييد للنشاط السياسي، رغم استمرار أقلية معتبرة في اعتبارها عائقًا.

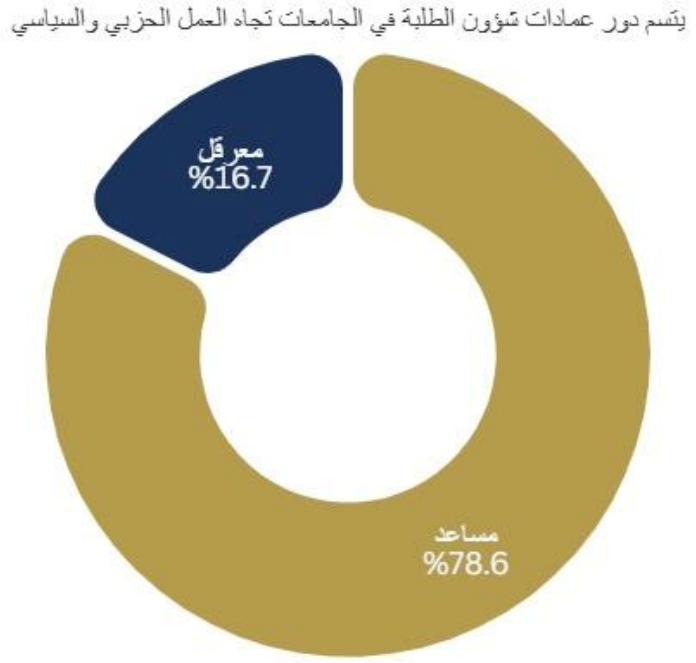

الشكل30 تصورات دور عمادة شؤون الطلاب في المشاركة السياسية

يوضح الشكل التالي كيفية تقييم المستجيبين لأثر التحديث السياسي على توجهات الطلبة نحو العمل السياسي والحزبي. فقد أعربت أغلبية قوية (78.1%) عن أن توجهات الطلبة قد تطورت بشكل إيجابي، في حين رأى 17.5% أنها تطورت بشكل سلبي. كما قدّم 0.1% إجابة بديلة، وامتنع 0.2% عن الإجابة، فيما ذكر 4.3% "لا أعرف". وعند المقارنة بين التقييمات الإيجابية والسلبية، يتضح أن الآراء الإيجابية تفوق السلبية بشكل ملحوظ، مما يشير إلى أن التحديث السياسي يُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره قد شجع على بلورة توجهات أكثر بنّاءة نحو العمل السياسي والحزبي بين الطلبة.

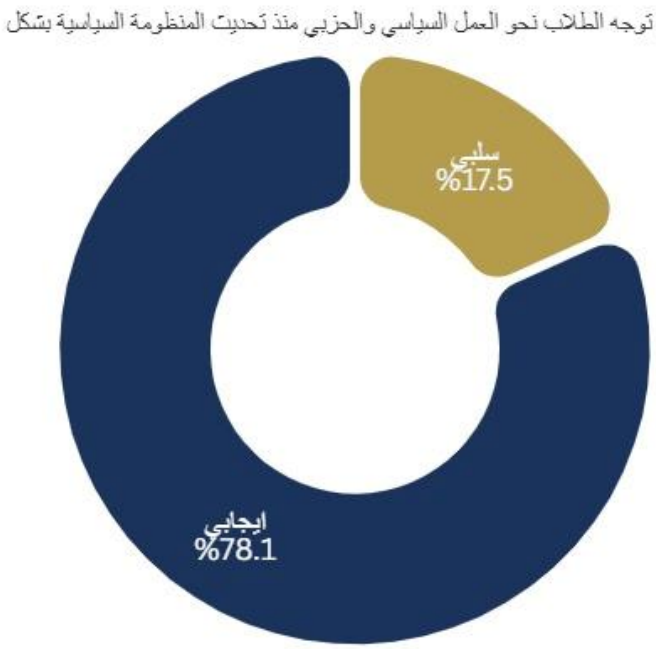

الشكل31 أثر التحديث السياسي على توجه الطلاب نحو العمل الحزبي

تشير النتائج إلى أن الخوف كان السبب الأبرز وراء العزوف عن العمل الحزبي بنسبة 37.4%. تلاه ضعف الوعي السياسي بنسبة 29.4%، ثم الاعتقاد بأن الانخراط السياسي ليس أولوية بنسبة 22.9%. وفي المقابل، وصرح 9.9% ان سبب عزوفهم يعود إلى ضعف الأحزاب السياسية نفسها. أما النسب الهامشية فقد توزعت بين أسباب أخرى (0.2%) أو الإجابة بـ"لا أعرف " (0.2%).

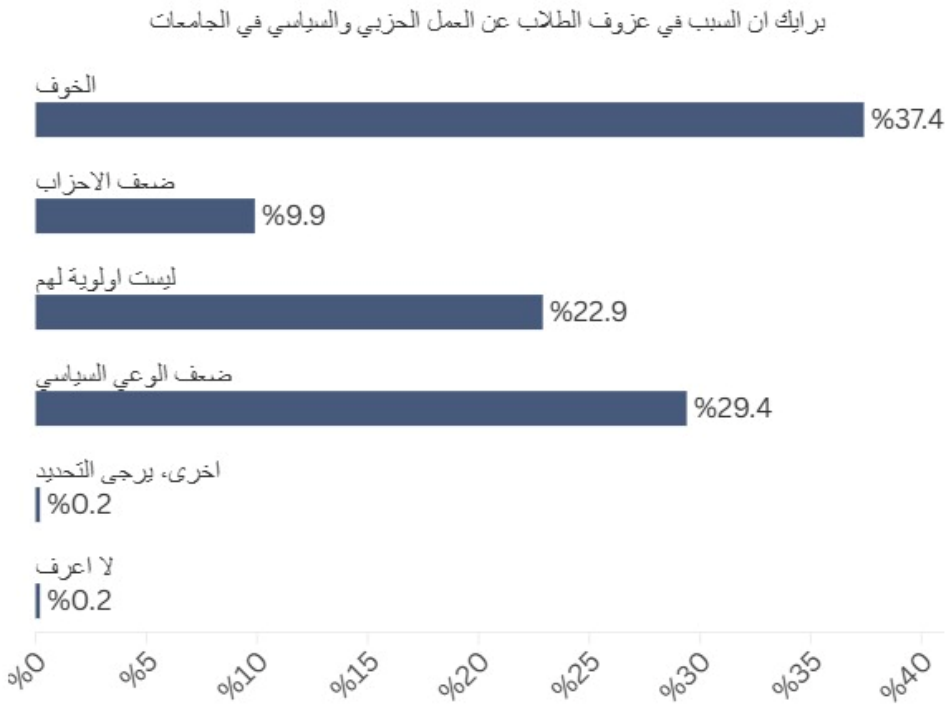

الشكل32 الأسباب الرئيسية لعزوف الطلاب عن العمل الحزبي والسياسي

القسم الثالث:

التوجهات السياسية والحزبية للطلبة

يتناول هذا القسم التوجهات السياسية والحزبية الأوسع لدى الطلبة، من خلال التركيز على مواقفهم وتفضيلاتهم وارتباطهم بالتيارات السياسية المختلفة. كما يستكشف مدى انتماء الطلبة إلى التيارات الحزبية، والعوامل التي تشكل ميولهم السياسية، وكيف أثرت إصلاحات التحديث على خياراتهم. ومن خلال تحليل هذه التوجهات، يقدّم القسم رؤى مهمة حول أنماط الهوية السياسية الناشئة بين طلبة الجامعات ودورهم المحتمل في تشكيل مستقبل الحياة الحزبية في الأردن.

يوضح الشكل التالي مدى انتماء الطلبة إلى التيارات الطلابية داخل جامعاتهم. فقد أفادت أغلبية ساحقة (91.5%) بأنهم غير منتمين، في حين ذكر 8.4% فقط أنهم منتمون. أما نسبة ضئيلة جدًا (0.2%) فقد امتنعت عن الإجابة، ولم يختر أي من المستجيبين خيار "لا أعرف". وعند المقارنة بين هذه النتائج، يتضح أن العضوية الرسمية في التيارات الطلابية محدودة للغاية، مما يشير إلى أنه رغم وجود هذه التيارات داخل الحرم الجامعي، فإن انخراط الطلبة الفعلي فيها يبقى هامشيًا.

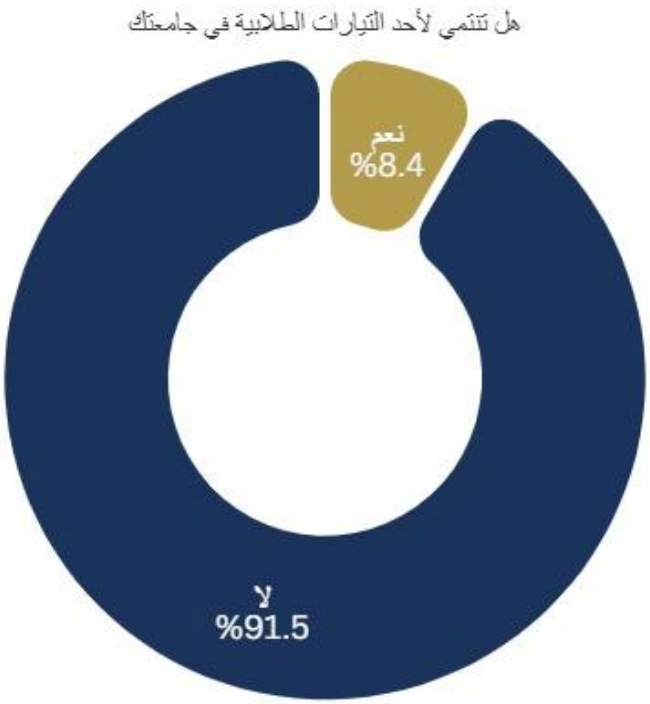

الشكل33 العضوية في التيارات الطلابية داخل الجامعات

بالنسبة للطلبة الذين أجابوا بـ "نعم" على السؤال السابق، تمت متابعتهم لاستكشاف أساس انتمائهم إلى التيارات الطلابية. وأظهرت النتائج أن النسبة الأكبر (43.7%) عزت انتماءها إلى قناعات شخصية. في المقابل، ذكر 20% أن انتماءهم يستند إلى البعد الخدمي، و 17.6% إلى الخلفية الاجتماعية والعشائرية، و 15.8% إلى الخلفية الفكرية. أما نسبة صغيرة (2.4%) فقد أجابت بـ"لا أعرف"، ولم يرفض أي من المستجيبين الإجابة صراحة. وتوحي هذه النتائج بأنه من بين الأقلية التي تنتمي إلى تيارات طلابية، تغلب القناعات الفردية على العوامل الاجتماعية أو البنيوية في تحديد دوافع الانتماء.

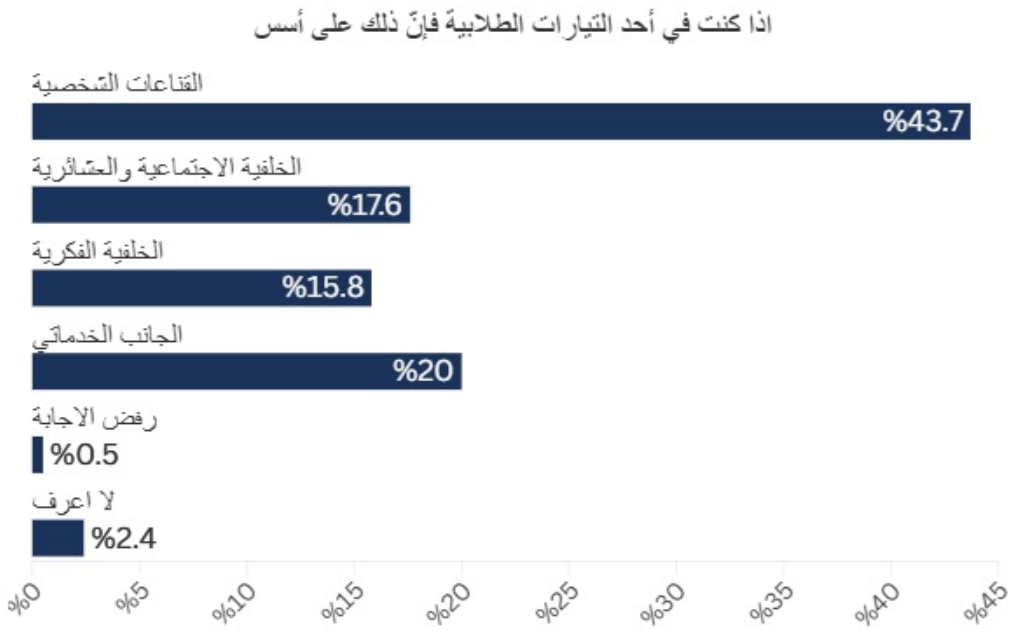

الشكل34 أساس الانتماء إلى التيارات الطلابية

توسّعًا إلى ما هو أبعد من التيارات الطلابية، طُرح على المستجيبين سؤال حول الأساس الذي قد يدفعهم للانضمام (أو التفكير في الانضمام) إلى حزب سياسي. وقد أفاد ما يقارب النصف (47.6%) بأن مثل هذا القرار سيكون مدفوعًا بـ قناعات شخصية. في حين أشار آخرون إلى دوافع مختلفة، منها البعد الخدمي (19.2%)، و الخلفية الفكرية (17%)، و الخلفية الاجتماعية أو العشائرية (13%). أما النسب الأصغر فقد توزعت بين أسباب أخرى (0.8%)، أو الامتناع عن الإجابة (0.9%)، أو اختيار "لا أعرف" (1.5%). وعند المقارنة بين هذه النتائج، يتضح أن الاختيار الفردي والقيم الشخصية يظلان العامل المهيمن، متفوقين على الاعتبارات الجماعية أو العشائرية أو الخدمية البحتة في تشكيل توجهات الطلبة المحتملة نحو الانضمام الحزبي.

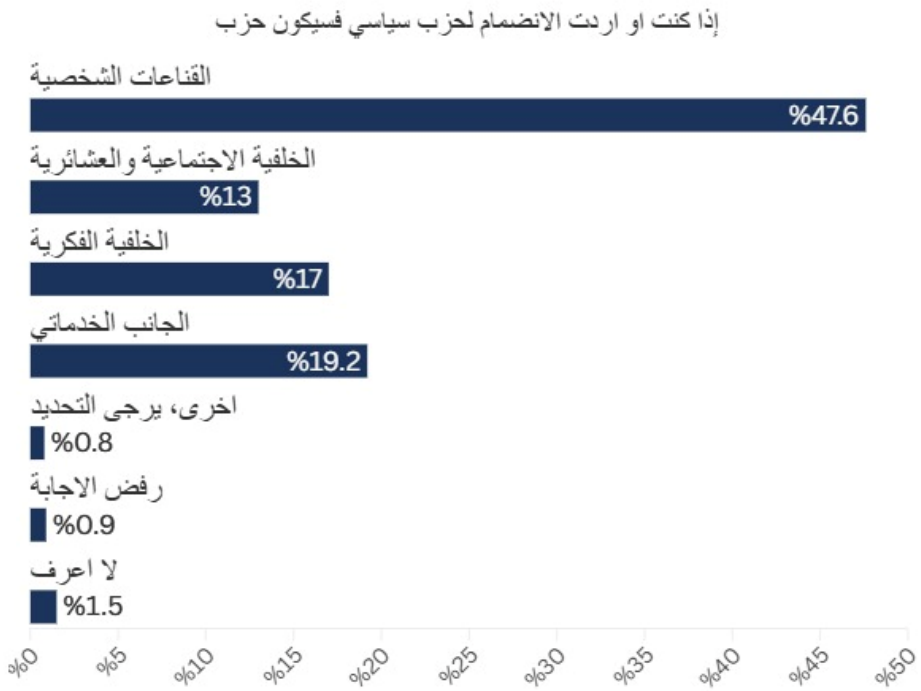

الشكل35 دوافع الانضمام إلى الأحزاب السياسية

يوضح الشكل التالي تفضيلات الطلبة بشأن الشكل الأنسب لنظام الحكم. فقد اختارت أغلبية واضحة (55.8%) نموذجًا إسلاميًا–ديمقراطيًا، بما يعكس رغبة في دمج القيم الدينية مع المبادئ الديمقراطية. في المقابل، فضّل 20.3% نظامًا ديمقراطيًا خالصًا، و 16.7% نظامًا إسلاميًا. بينما أيدت نسبة أصغر (4.5%) شكلًا عشائريًا للحكم. أما النسب الطفيفة فقد توزعت بين خيارات أخرى (0.4%)، و الامتناع عن الإجابة (1.6%)، و "لا أعرف" (0.8%). وعند المقارنة بين هذه التفضيلات، يتضح أن النماذج الهجينة التي تجمع بين الإسلام والديمقراطية تحظى بالجاذبية الأكبر بين الطلبة، في حين تبقى النماذج العشائرية أو البديلة هامشية.

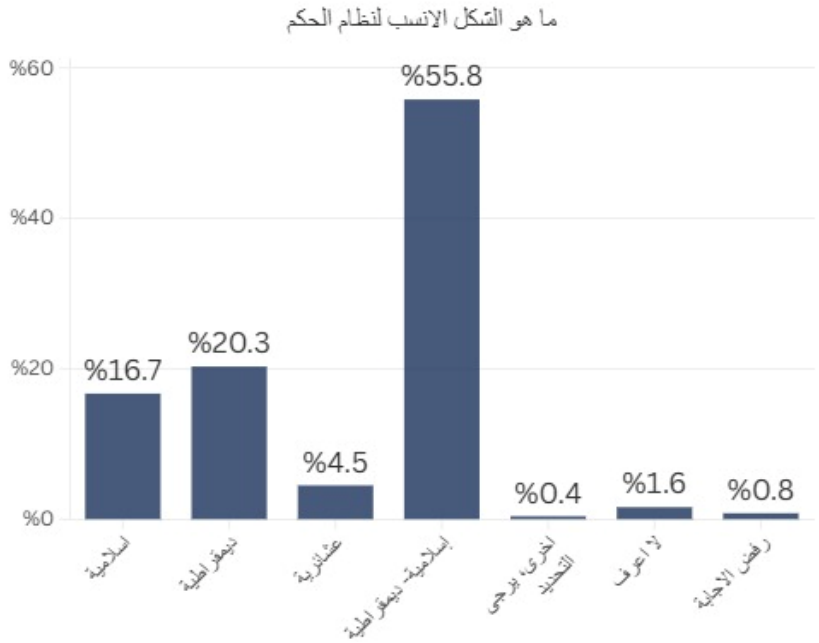

الشكل36 تصورات حول الشكل الأكثر ملاءمة للحوكمة

فيما يتعلق بآراء المستجيبين حول الحريات الشخصية، أفادت الغالبية العظمى (70.4%) بأن الحريات ينبغي أن تُقيَّد بالدين والأخلاق. في حين رأى 17.3% أنها يجب أن تُقيَّد بالقانون، وأيّد 7.3% فكرة أن الحرية مقدسة وغير مقيَّدة. كما اعتبر 4.3% أن الحرية ينبغي أن تُحد بالعرف الاجتماعي. أما النسب الطفيفة فقد توزعت بين خيار "أخرى" (0.4%) و "لا أعرف" (0.3%). وعند المقارنة بين هذه الإجابات، يتضح أن معظم الطلبة يؤسسون فهمهم للحريات ضمن أطر دينية وأخلاقية، بينما تبقى المقاربات القانونية أو غير المقيّدة ذات حضور ثانوي.

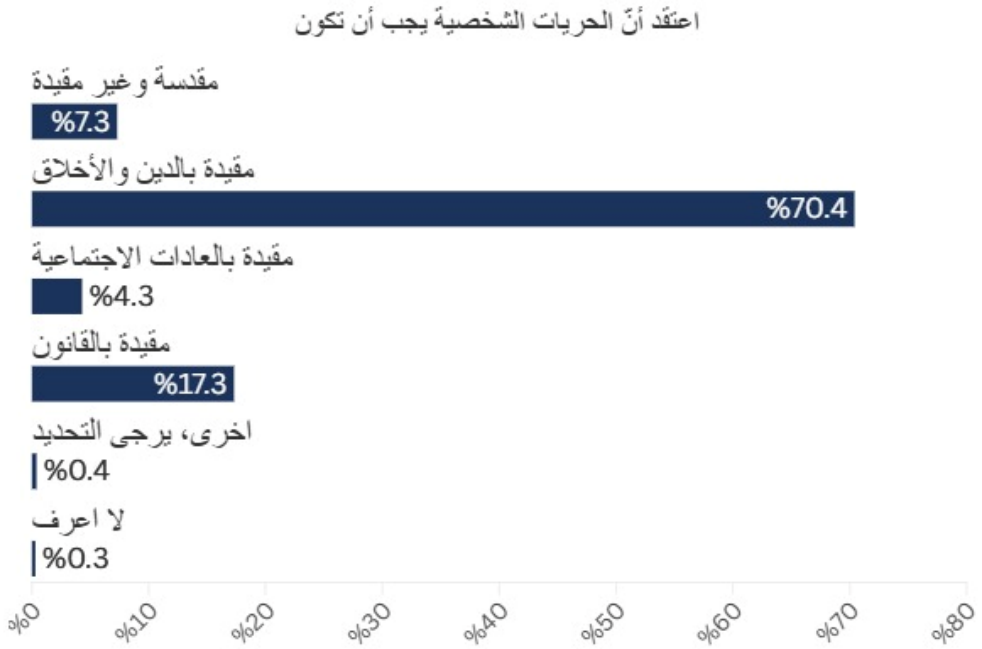

الشكل37 تصورات الحريات الشخصية وحدودها

القسم الرابع:

التوصيات للمرحلة المقبلة

يقدّم هذا القسم وجهات نظر الطلبة وتوصياتهم بشأن المرحلة القادمة من مسار التحديث السياسي والانخراط الحزبي. إذ يبرز الأولويات والمقترحات والتوقعات التي عبّر عنها طلبة الجامعات حول سُبل تعزيز المشاركة السياسية وتطوير البيئة الداعمة للعمل الحزبي. ومن خلال توثيق هذه الرؤى، يوفّر القسم إرشادات مهمة لصانعي السياسات والجامعات والمؤسسات السياسية بشأن الإصلاحات والمبادرات الأكثر قدرة على استقطاب الشباب وتعزيز دورهم في صياغة المستقبل السياسي للأردن.

يوضح الشكل التالي مدى اتفاق الطلبة على ضرورة تطوير البيئة الجامعية للعمل السياسي والحزبي بشكل أكبر. فقد أعربت أغلبية قوية عن تأييدها، حيث ذكر 56.1% أنهم يوافقون، و 30.4% أنهم يوافقون بشدة. في المقابل، قال 10.6% إنهم يعارضون، و 1.6% إنهم يعارضون بشدة، بينما أجاب 1.3% بـ"لا أعرف". عند المقارنة بين الآراء المؤيدة والمعارضة، يتضح أن ما يقارب تسعة من كل عشرة طلبة يدركون أهمية تحسين الأطر المؤسسية والظروف الجامعية لتعزيز المشاركة السياسية بصورة أوسع.

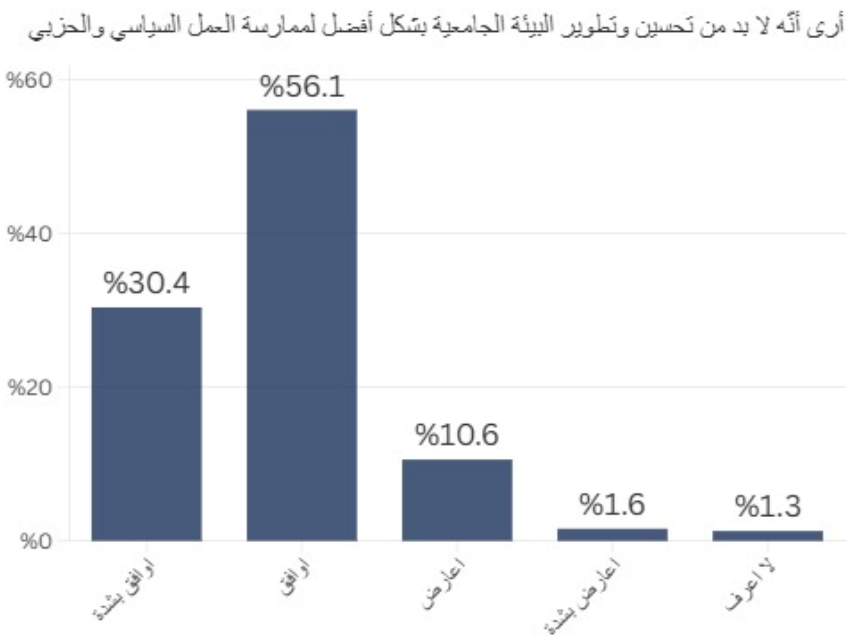

الشكل38 تعزيز البيئة الجامعية للمشاركة السياسية والحزبية

عند سؤال الطلبة عن توفر المساحة المخصصة للعمل السياسي والحزبي داخل الجامعات، أظهرت النتائج وجود انقسام ملحوظ. فقد وافق ما مجموعه 61.8% على العبارة، حيث ذكر 42.4% أنهم يوافقون، و 19.4% أنهم يوافقون بشدة، وهو ما يشير إلى أن العديد من الطلبة يرون أن الفرص المتاحة للنشاط السياسي في الحرم الجامعي محدودة ويفضلون التركيز الأكبر على الجانب الأكاديمي. في المقابل، عارض نسبة معتبرة بلغت 36.8% هذا الطرح، بواقع 31.9% يعارضون و 4.9% يعارضون بشدة، مما يعكس أن شريحة كبيرة من الطلبة ما تزال ترى أهمية الحفاظ على مساحة مخصصة للانخراط السياسي. أما نسبة صغيرة (1.3%) فقد عبّرت عن عدم وضوح موقفها.

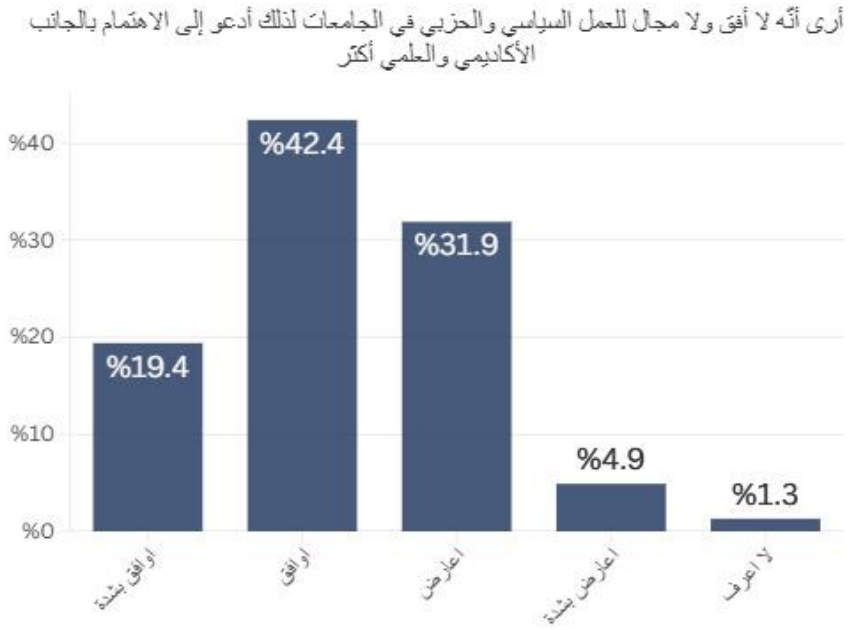

الشكل39 تحول الأولويات نحو التركيز الأكاديمي والعلمي

تكشف الاجابات أن أغلبية الطلبة تفضل تعزيز التكامل بين الحياة الأكاديمية والسياسية. فقد أيّد ما يقارب ثلاثة أرباع العينة هذا التوجه، حيث ذكر 58.5% أنهم يوافقون، و 15.3% أنهم يوافقون بشدة. في المقابل، أعرب نحو ربع العينة عن تحفظهم، إذ أفاد 20.7% بأنهم يعارضون، و 4.5% بأنهم يعارضون بشدة، بينما أشار 0.9% فقط إلى "لا أعرف". وتوحي هذه النتائج بأن معظم الطلبة يرون قيمة في مواءمة المناهج مع المشاركة المدنية والسياسية، رغم بقاء شريحة معتبرة ما تزال متحفظة تجاه هذا التوجه.

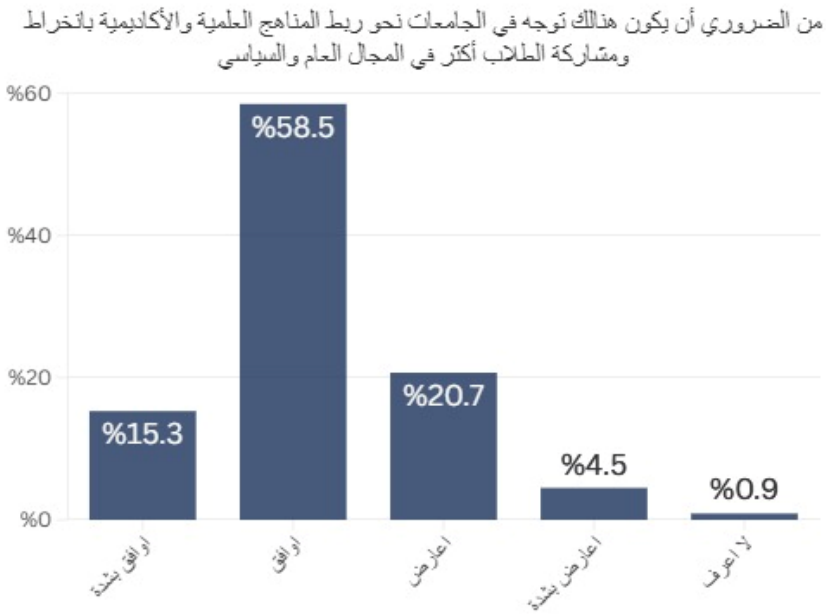

الشكل40 دمج المناهج الأكاديمية مع المشاركة السياسية والعامة

تكشف البيانات عن وجود دعم كاسح لتعزيز آليات مشاركة الطلبة. فقد أبدى ما مجموعه 87.7% من المستجيبين موافقتهم على العبارة، حيث ذكر 69.2% أنهم يوافقون، و 18.5% أنهم يوافقون بشدة، وهو ما يعكس إجماعًا واسعًا حول أهمية إصلاح الأنظمة الجامعية بهدف تحسين الانتخابات الطلابية وأنشطة الاتحادات. في المقابل، عبّرت نسبة أصغر نسبيًا عن معارضتها، حيث قال 9.7% إنهم يعارضون، و 1.6% إنهم يعارضون بشدة. أما النسب الهامشية فقد توزعت بين الامتناع عن الإجابة (0.1%) أو اختيار "لا أعرف.(1%) "

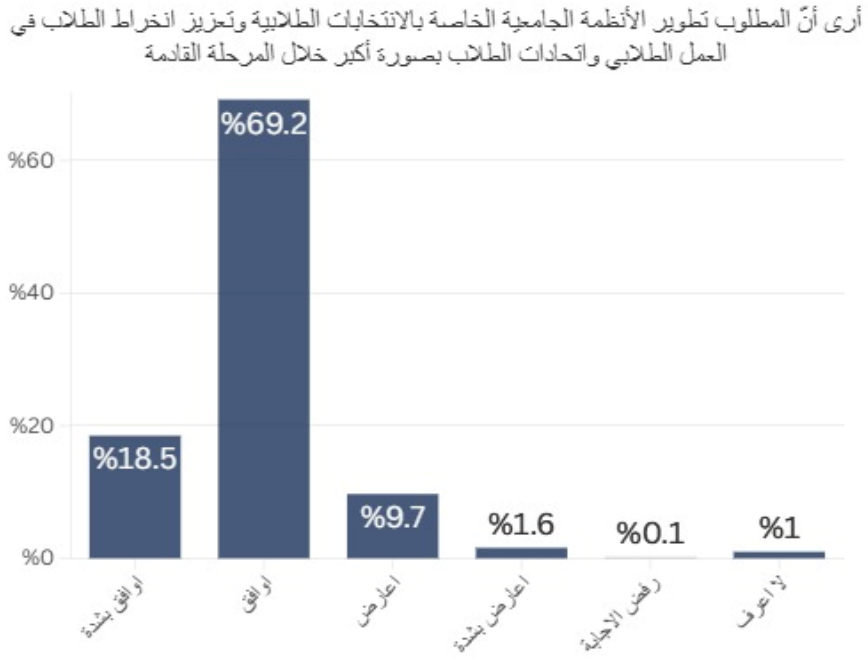

الشكل41 تطوير اللوائح الجامعية وتعزيز مشاركة اتحاد الطلاب

افادت أغلبية قوية من المستجيبين عن تأييدها لفكرة إجراء انتخابات اتحادات الطلبة مرتبطة بالتيارات الطلابية في الجامعات الأردنية. فقد ذكر 62.4% أنهم يوافقون، و 18.2% أنهم يوافقون بشدة. في المقابل، أفاد 15.4% بأنهم يعارضون، و 2.7% بأنهم يعارضون بشدة. أما النسب الطفيفة فقد توزعت بين الامتناع عن الإجابة (0.1%) أو اختيار لا أعرف (1.2%).

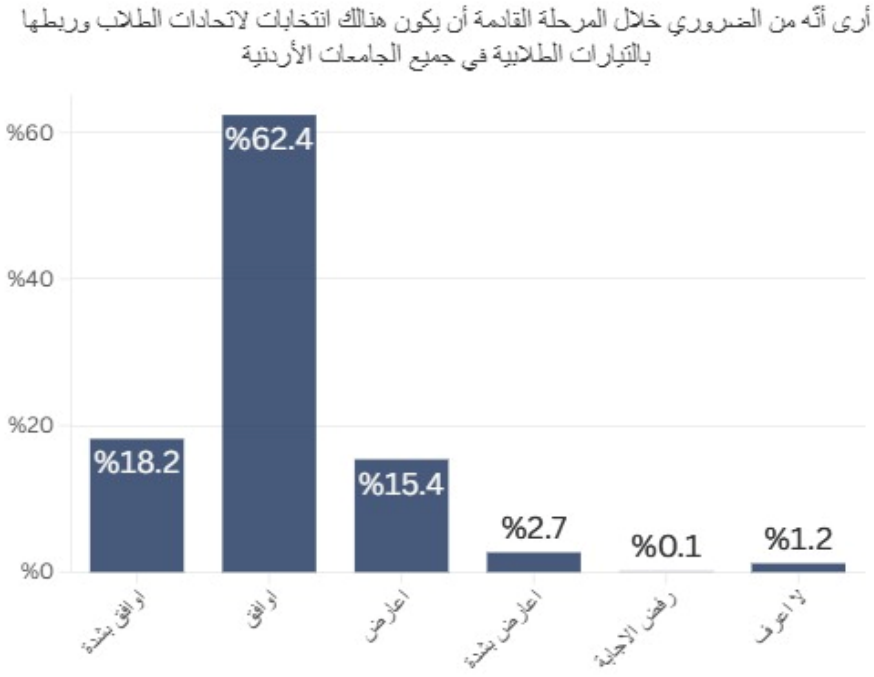

الشكل42 ربط انتخابات اتحاد الطلاب بالتيارات السياسية

تُظهر الاستجابات لهذا السؤال وجود إجماع لافت حول أهمية بناء القدرات. إذ أيّد أكثر من ثلثي الطلبة (69.4%) الفكرة، وأعرب 22.1% إضافيون عن موافقتهم الشديدة، ليشكل المجموع أكثر من تسعة من كل عشرة مستجيبين داعمين لتوفير التدريب الموجَّه. في المقابل، ذكر 6.7% أنهم يعارضون، وأفادت أقلية صغيرة جدًا (0.4%) بأنهم يعارضون بشدة، بينما اختار 1.3% فقط "لا أعرف". ويشير هذا التأييد الكاسح إلى أن الطلبة يدركون الحاجة إلى تزويد الاتحادات والتيارات الطلابية والإدارات بالمهارات العملية التي تعزز فاعليتها.

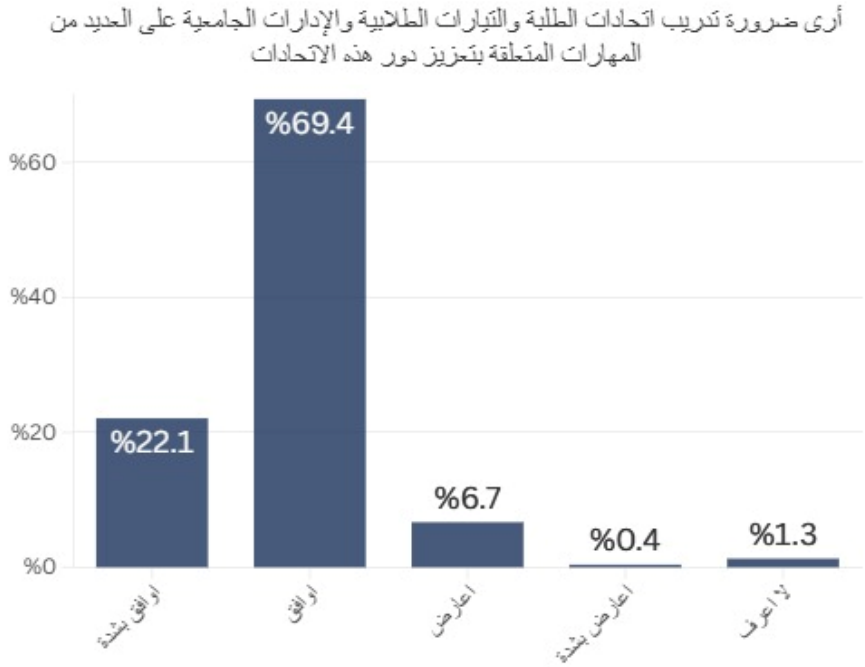

الشكل43 بناء القدرات لاتحادات الطلاب وإدارات الجامعات

تبدو آراء الطلبة بشأن مدى النجاح المتوقع للأحزاب السياسية في المستقبل القريب منقسمة بوضوح. فمن جهة، أيّد 45.7% الرؤية المتشائمة (بواقع 37.4% يوافقون و 8.3% يوافقون بشدة)، وهو ما يعكس قدرًا من التشكيك في قدرة الأحزاب على تحقيق نتائج ملموسة. ومن جهة أخرى، رفضت نسبة أكبر قليلًا بلغت 49.8% هذا الطرح، حيث ذكر 41.7% أنهم يعارضون، و 8.1% أنهم يعارضون بشدة، بما يعكس تفاؤلًا حذرًا تجاه مستقبل العمل الحزبي.

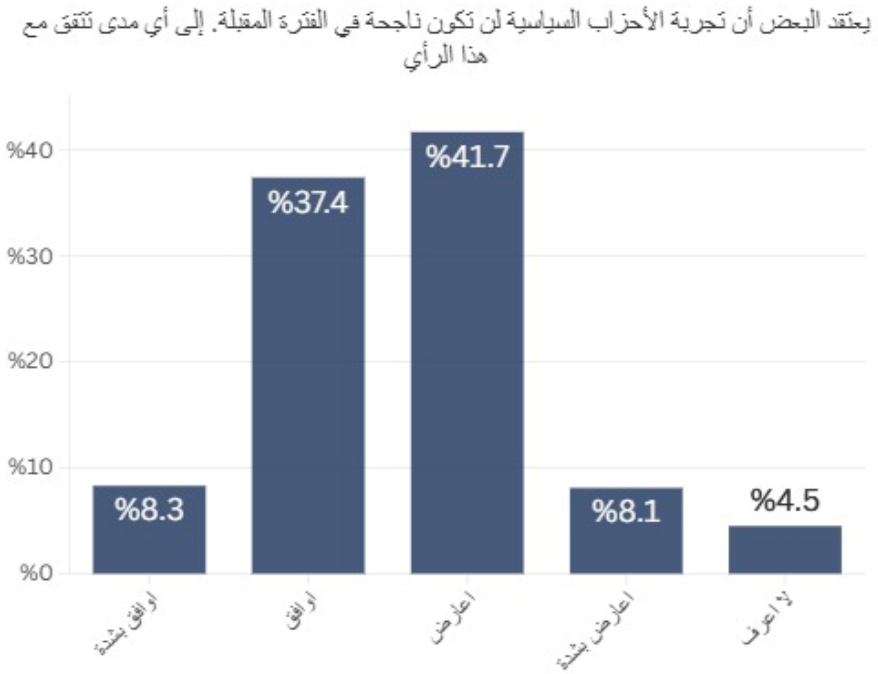

الشكل44 تصورات النجاح المستقبلي للأحزاب السياسية

أتاح هذا السؤال اختيار أكثر من إجابة، حيث حدد الطلبة مجموعة متنوعة من الأولويات لتعزيز البيئة السياسية والحزبية في الجامعات. وكان العامل الأكثر اختيارًا هو زيادة الوعي والتدريب حول عمل الأحزاب السياسية، وقد أشار إليه أكثر من نصف المستجيبين (53.3%). كما ركز 26.4% على أهمية تحسين الحريات الطلابية، في حين أشار 19.5% إلى ضرورة تطوير عمادات شؤون الطلبة. أما النسب الطفيفة فقد توزعت بين "لا أعرف" (0.4%) أو الامتناع عن الإجابة.(0.2%)

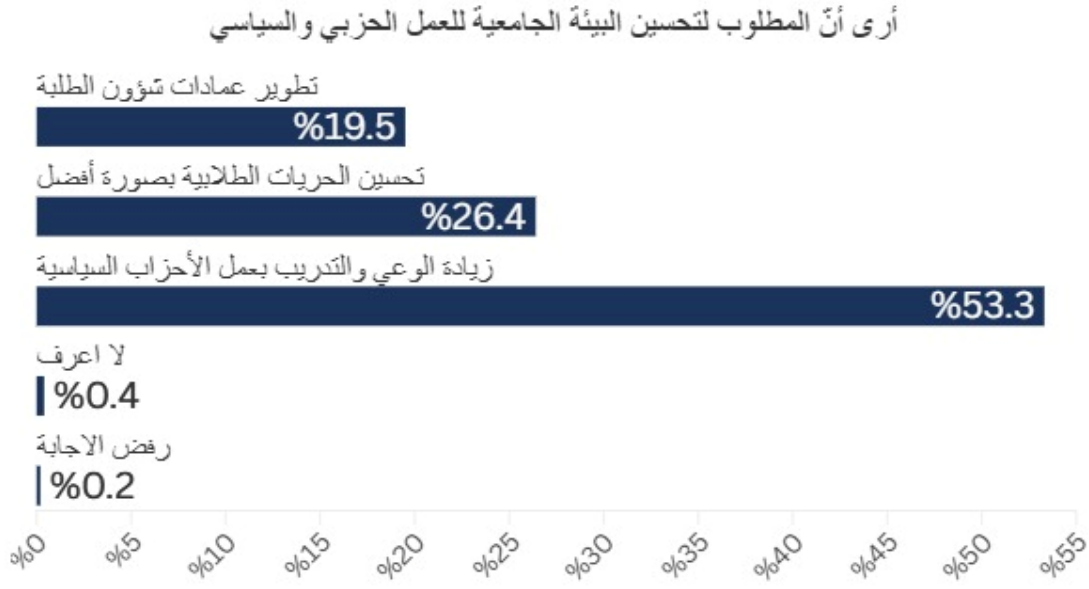

الشكل45 المتطلبات الأساسية لتعزيز البيئة الجامعية للعمل السياسي

عند سؤال الطلبة عن أفضل السبل لتعزيز انخراطهم في الحياة السياسية والعامة، أكدت الأغلبية (68.8%) على أهمية دمج الأحزاب السياسية مع التيارات الطلابية، وهو ما يعكس قناعة بأن تحقيق تقدم ملموس يتطلب مواءمة أوثق على المستويين المؤسسي والتنظيمي. وأشار 18.4% إلى ضرورة تعزيز التيارات الطلابية نفسها، في حين ركز 9.4% فقط على الحاجة إلى تعزيز الأحزاب السياسية بشكل مباشر. أما النسب الطفيفة فقد توزعت بين الامتناع عن الإجابة (0.5%) أو اختيار "لا أعرف " (2.9%).

الشكل46 الأساليب المفضلة لتعزيز مشاركة الطلاب في الحياة السياسية

تكشف النتائج عن وجود ميل واضح بين الطلبة نحو تعزيز دور الأحزاب السياسية في الجامعات من خلال الأنشطة العملية. فقد عبّرت أغلبية مجتمعة بلغت 79.5% عن تأييدها لهذا التوجه، بواقع 35.9% يؤيدون بشدة و 43.6% يؤيدون إلى حد ما. في المقابل، أبدى 11.9% معارضة جزئية، و 7.4% معارضة شديدة لمثل هذه المبادرات، بينما ظل 1.2% فقط في حالة من عدم اليقين.

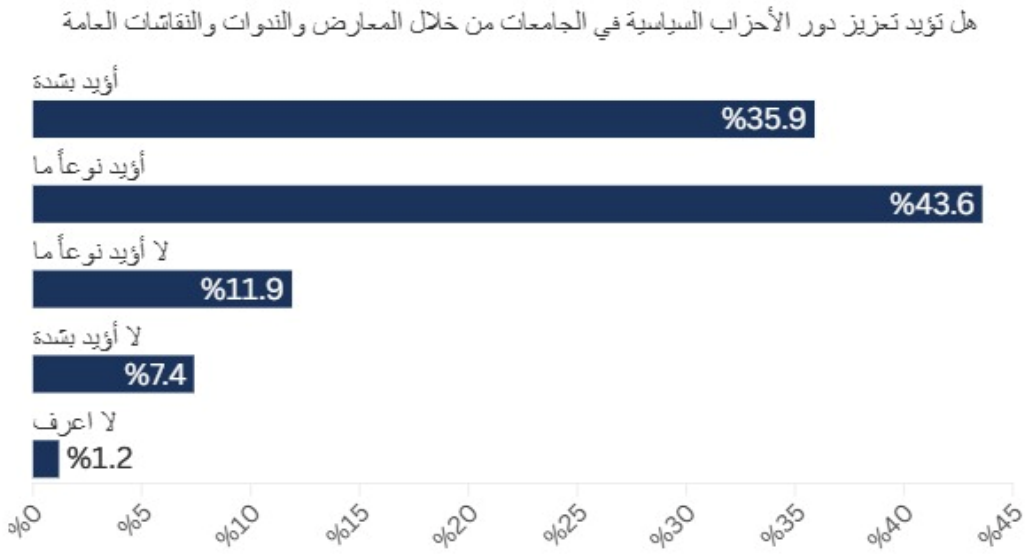

الشكل47 دعم الطلاب لتوسيع دور الأحزاب السياسية في الجامعات

التوصيات

لمعالجة التحديات الرئيسة التي كشف عنها البحث، تُقترح التوصيات التالية لتعزيز المشاركة السياسية للشباب وتحسين البيئة السياسية داخل الجامعات:

1- تعزيز المشاركة السياسية للنساء

معالجة الفجوة الجندرية الكبيرة في المشاركة السياسية داخل الجامعات، حيث أقر أكثر من 89% من المستجيبين بسيطرة الذكور على المشاركة. وينبغي إدخال برامج موجهة لتمكين الطالبات، بما في ذلك برامج الإرشاد، والتدريب على القيادة، وتقديم حوافز تشجع النساء على خوض الانتخابات الطلابية.

2- تعزيز الوعي والتعليم السياسي

نظرًا لأن 29.1% أشاروا إلى ضعف الوعي السياسي كعائق، و 69.2% لم يطّلعوا على برامج الأحزاب في الانتخابات الأخيرة، ينبغي على الجامعات والأحزاب السياسية التعاون في تنظيم ورش عمل ومناظرات وحملات رقمية لتحسين معرفة الطلبة بالبرامج والعمليات السياسية.

3- تشجيع انخراط الشباب الفعلي في الحياة الحزبية

مع تجاوز نسبة الطلبة الذين لم يشاركوا يومًا في أنشطة حزبية 90%، يجب أن تتجاوز الإصلاحات التشريعية إلى آليات عملية للتواصل المباشر. ويتعين على الأحزاب إنشاء فروع طلابية، وعقد منتديات مفتوحة داخل الجامعات، وتطوير قنوات تواصل مباشرة موجهة للشباب الناخبين.

4- موازنة النفوذ العشائري مع التطور الحزبي

تهيمن التيارات العشائرية على السياسة الجامعية (53.2% حدّدوها كالأكثر بروزًا)، إلا أن الطلبة يفضلون دمجها مع البنى الحزبية. وينبغي أن تُصاغ سياسات تشجع التعاون بين التيارات العشائرية والحزبية، بما يوجه النفوذ العشائري نحو منافسة بنّاءة قائمة على البرامج.

5- مأسسة المشاركة الطلابية

بما أن ما يقارب 88% يؤيدون إصلاح أنظمة الانتخابات الطلابية، و 81% يدعمون ربط انتخابات الاتحادات بالتيارات، يتوجب على الجامعات اعتماد أطر معيارية لاتحادات الطلبة تضمن انتخابات شفافة، ومشاركة شاملة، وروابط أوثق مع الأحزاب السياسية الوطنية.

6- بناء القدرات والتدريب القيادي

مع تأييد أكثر من 91% لفكرة التدريب المخصص لاتحادات الطلبة والإدارات الجامعية، ينبغي مأسسة برامج بناء القدرات، مع التركيز على مهارات القيادة، والتفاوض، والمشاركة المدنية، بما يسهم في ترسيخ ثقافة طلابية سياسية حيوية ومستدامة.